الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص التحليل الاقتصادي والاستشراف

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان:

الدراسة التقنية الاقتصادية الحقيقية والتوقعية لمشروع استثماري

دراسة حالة لمشروع استثماري ممول من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر "867"

من إعداد :

✓ حفصة بن ميلود

تحت إشراف:

-أ.د أحمد صايفي بن زيان

لجنة أعضاء اللجنة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مقيدش فطيمة الزهراء	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم
مقررا	مندلي صلاح الدين	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة مستغانم
مناقشا	يعقوب مروة	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم
مشرفا	أحمد صايفي بن زيان	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم

السنة الجامعية:2023/2022

إهداء

إلى خالص الذكر، الذي وفاته المنيَّة منذ عام، وكان خير مثال لرب

الأسرة،

والذي لم يتهاون يوم في توفير سبيل الخير والسعادة لي..

(أبي المُوقَّر).

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي

ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمِّي الحبيبة).

و إلى إخوتي.

إلى زوجي العزيز وأمي الثانية وإخوته وإلى أسرتي وأصدقائي وزملائي؛

من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب.

إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

أُهدي إليكم مذكرتي.

.....

شكر وتقدير

نحمد الله تعالى ونشكره الذي أعاننا على إتمام هذا العمل ونصلي ونسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

*****

وإقتداء بهذا الهدي النبوي أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان لجميع الأساتذة الساهرين علينا

والأستاذ المشرف عليا "أحمد صايفي بن زيان".

وطاقم المؤسسة منكم تعلمنا النجاح قيمة ومعنى، ومنكم تعلمنا كيف يكون التفاني والإخلاص في العمل والأخلاق

وأشكر كثيرا الذين كانوا عونا في بحثي ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقي.

إلى من زرعوا التفاؤل في دربي وقدموا لي المساعدات والتسهيلات و الأفكار والمعلومات وربما دون أن يشعروا بدورهم بذلك لهم مني جزيل الشكر.

فهرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

إهداء

شكر وتقدير

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

قائمة المختصرات والرموز

مقدمة أ

الفصل الأول: مفاهيم حول المشروع الاستثماري

تمهيـــد 02

المبحث الأول: التطور التاريخي للاستثمارو مفهوم المشروع الاستثماري 03

1- التطور التاريخي للاستثمار 03

2- مفهوم المشروع الاستثماري 03

3-عناصر المشروع الاستثماري 05

4-أهداف المشروع الاستثماري 06

المبحث الثاني: أنـــواع المشـــاريع الاستثمـــــارية 08

1-مشاريع استثمارية على أساس قابلية القياس 08

2-مشاريع استثمارية على أساس البعد الاجتماعي 08

3-مشاريع استثمارية على نوع الملكية 09

4-مشاريع استثمارية على أساس طبيعة الاستثمار 09

5-مشاريع استثمارية على أساس نوع المنتج 09

6-مشاريع استثمارية على أساس النشاط 10

7-مشاريع استثمارية حسب نطاق النشاط الذي يتم فيه القيام بنشاط المشروع 10

المبحث الثالث: خصـــائـص المشروع الاستثماري 10

1-خصـــائص المشروع الاستثماري 10

2-التداخلات 11

3-دورة حياة المشروع 11

خلاصة الفصل 13

الفصل الثاني: طرق تقييم ودور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية

تمهيد 15

المبحث الأول: التطور التاريخي للاستثمارو مفهوم المشروع الاستثماري 15

1-مفهوم عملية تقييم المشاريع 16

2-أهمية عملية تقييم المشاريع 16

3-مبادئ عملية تقييم المشاريع 17

4-خطوات عملية تقييم المشاريع 17

5-مراحل عملية تقييم المشاريع 18

6-أساليب تقييم المشاريع 21

المبحث الثاني: دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية 22

1-القروض البنكية 22

2-أنواع القروض الموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية 23

3-مراحل منح القرض 24

خلاصة الفصل 28

الفصل الثالث: دراسة تقنية تفصيلية لمشروع استثماري

تمهيد 28

المبحث الأول: التطور التاريخي لدراسة التقنية اقتصادية و مفهومها 29

1-التطور التاريخي الدراسة التقنية الاقتصادية 29

2-مفهوم الدراسة التقنية اقتصادية "دراسة الجدوى الاقتصادية" 29

المبحث الثاني: دراسة تسويقية للمشروع الاستثماري 30

1-مفهوم الدراسة التسويقية 30

2-أهداف الدراسة التسويقية 31

3-مميزات النشاط التسويقي في المشاريع الاستثمارية 32

4-تحليل السوق في المشاريع الاستثمارية 33

5-المزيج التسويقي في المشاريع الاستثمارية 35

المبحث الثالث :الدراسة الفنية للمشروع الاستثماري 38

1-مفهوم الدراسة الفنية 38

2-مراحل الدراسة الفنية 39

3-مكونات الدراسة الفنية 40

4. التنظيم الداخلي للتسهيلات الإنتاجية : 43

5. تقدير احتياجات المشروع من مستلزمات وعناصر الإنتاج 43

6. تقدير تكاليف المشروع 43

المبحث الرابع: دراسة تمويلية لمشروع استثماري 44

1. مفهوم دراسة تمويلية 44

2. مصادر تمويل المشروع 45

خلاصة الفصل 47

الفصل الرابع: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة بدر سيدي لخضر 867

تمهيد 49

المبحث الأول: الهيكل التنظيمي ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر 50

1-الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر" سيدي لخضر 867 50

2-مهام وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر" سيدي لخضر 867 51

3. بنك الفلاحة والتنمية الريفية 51

4-المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية 52

5-مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية 53

المبحث الثاني: قرض استثماري"التحدي" الممول من طرف البنك 56

1- قرض الاستثمار "التحدي" 56

2-شروط الاستفادة من قرض التحدي 56

3-بطاقة تقنية حول قرض التحدي 57

4-مكونات الملف اللازم للحصول على قرض التحدي 57

5-المؤهلون لشروط الاستفادة من قرض التحدي 57

6-المجالات المعنية من قرض التحدي 58

المبحث الثالث : دراسة التقنية الحقيقية والمستقبلية لمشروع استثماري"التحدي 62

دراسة الجدوى

1. بيانات المشروع العامة 65

2.التقاليد الزراعية لمنطقة الدراسة 70

خلاصـــة الفصل 85

خاتمة عامة 87

الملخص

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول والأشكال

1- الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**الجدول رقم(01): إحصائيات عن المشاريع الممولة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة سدي لخضر»"دراسة سابقة"**	61
02	**الجدول رقم(02): إحصائيات عن المشاريع الممولة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر"دراسة توقعية"**	62
03	**وصف المستثمرة الزراعية.**	69
04	**وصف الصيانة الزراعية.**	70
05	المساحة المتوقعة لزراعة لخمس سنوات القادمة أي من 2023 إلى غاية 2028	72
06	هيكل الاستثمارات المتوخاة "حسب الفاتورة الشكلية"	70
07	تكلفة الاستثمار	72
08	متطلبات العمل أو الأفراد في العام "ن+1"	74
09	جدول انجازات الإجراءات المخطط لها	77
10	عوامل الإنتاج الموجودة	79
11	دخل المزرعة وخطة المحاصيل	80
12	إيرادات إنفاق المنطقة	81
13	التكاليف المتوقعة في السنوات المقبلة	82
14	ناتج رأس المال	83
15	تطور رأس المال الصافي	83

2- الأشكال:

01	عناصر المشروع	06
02	دورة حياة المشروع	12
03	مراحل تقييم المشروع	21
04	مراحل منح القرض	27
05	مراحل دراسة الفنية	41
06	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر" سيدي لخضر 867	52
07	المشاريع الاستثمارية الفلاحة ممولة من طرف الوكالة	61
08	إحصائيات عن المشاريع الممولة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر"دراسة توقعية"	62

المقدمة

مقدمة:

إن عمل الاستثمار هو أساس النشاط الاقتصادي فهو يولد الحاجة أو الاهتمام لتحقيق الأرباح. لذلك فإن الاستثمار هو محرك نمو الشركة أو المشروع وتطوره وإنه يجعل من المكن زيادة الطاقة الإنتاجية من أجل تلبية الطلب المتزايد، وتحسين جودة المنتج، وخفض التكاليف عن طريق تحديث المرافق والسيطرة على الشركة من خلال استحواذ على أسهم في رأس المال .

يكون المشروع الاستثماري منتجا عندما يخلق قيمة اقتصادية تفوق قيمة الموارد المطلوبة لتحقيقها دعنا ننتقل من المبدأ إن الاستثمار من المبدأ أن الاستثمار منتجا عن ما يخلق قيمة اقتصادية تفوق قيمة الموارد المطلوبة لتحقيقها.

دعنا تنتقل من المبدأ أن الاستثمار يرقى إلى تجميد رأس المال و يجب أن يأخذ هذا التحقيق في اعتبار الجوانب المختلفة على وجه الخصوص قاليته لتطبيق وأهميته وأبعاد مختلفة" اقتصادية،فنية والمالية "ونهاية تأكيد جودة المشاريع الاستثمارية.

الدراسات الخاصة باقتصاديات المشروع الاستثماري وجدواها من الموضوعات التي تنال اهتماما متزايد من جانب المستثمرين، رجال البنوك، الشركات الاستثمارية، والأجهزة والمؤسسات القائمة على أمر الأنشطة الاستثمارية إذ يحظى موضوع الدراسة التقنية الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية باهتمام في تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة التي تزداد أهميتها في الدول النامية التي تتميز بندرة واضحة

سيحاول هذا العمل تسليط الضوء على عملية دراسة تقنية اقتصادية لمشروع استثماري بصفة عامة على الجانب النظري وبصفة خاصة في الجانب التطبيقي.

1. إشكالية الموضوع:

والسؤال المركزي المهم الذي يجب الإجابة عليه هو:

- ما هو دور الدراسة التقنية الاقتصادية في تحقيق الربح لمشروع استثماري ؟
- ما هو الهدف من الدراسة التقنية الاقتصادية لمشروع الاستثماري؟

يجتهد الكثير من المستثمرين بإنشاء مشروعات استثمارية وبمختلف أنواعها "زراعية، فلاحيه صناعية، تجارية" دون دراسة التقنية الاقتصادية لمشاريعه، وبالتالي تبرز أهمية هذه الدراسة،

وللإجابة أكثر على الإشكالية، وسوف نحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي مراحل التي تمر بها هذه الدراسة؟
- ما الأساليب المتبعة لتقييم المشروع؟
- كيف يتم تحديد وتقييم العوامل التي تتحكم في مدى نجاح وقبول المشروع في إطار دراسة حالة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة سيدي لخضر؟

2. **المنهج المستخدم:**

اعتمدنا على مزيج من المنهج الوصفي الذي يمكننا من توضيح جوانب الموضوع من خلال الوصف الدقيق، أما في الجانب التطبيقي فقد استعملنا منهج دراسة حالة .

3. **أدوات البحث:**

استعملنا الأدوات التالية في انجاز هذه الدراسة:

- **المقابلة الشخصية:** مع متكلف بالتربص
- **البحث المكاني:**مشكلة من الكتب والمقالات.
- **شبكة الانترنت:** مواقع الكترونية رسمية.

4. **أهمية الدراسة:**

يستمد البحث أهميته من خلال النقاط التالية:

- توضيح أهمية الدراسة التقنية الاقتصادية في لنجاح المشروع الاستثماري

- المساهمة في إضافة المعلومات معلومات إضافية تكون داعمة للمذكرات المستقبلية.

5. **أهداف المذكرة:**

تهدف هذه المذكرة إلى:

- توضيح الإطار النظري دراسة التقنية الاقتصادية، والتعرف على مراحل الذي تمر بها هذه الدراسة.
- بيان كيفية اعتماد البنك والفلاحة والتنمية الريفية على نتائج دراسة التقنية واتخاذ قرار التمويل.

6. **أسباب اختيار الموضوع:**

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى عدة أسباب وهي كالآتي:

أ. **أسباب موضوعية:** تتمثل كالآتي:

- مدى أهمية الدراسة التقنية الاقتصادية في اتخاذ قرار اختيار المشروع.
- مساعدة المستثمرين في تحديد مدى صلاحية المشروع وتفادي في الوقوع مخاطر المشاريع الفاشلة.

ب. أسباب ذاتية: تتمثل في:

- السعي وراء اكتساب خبرة شخصية في هذا الموضوع .
- ارتباط هذا الموضوع ارتباطا وثيقا بعملي نظرا أني مشرفة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

7. **حدود الدراسة** *:*

أ. **حدود مكانية:** تمت الدراسة في مصلحة القرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي لخضر.

ب. **حدود زمنية:** دراسة قرض التحدي "مشروع استثماري فلاحي" ابتداءا من سنة إل 5 سنوات تقديرية.

الفصل الأول

تمهيـــد:

إن عمل الاستثمار هو أساس النشاط الاقتصادي فهو يولد الحاجة أو الاهتمام لتحقيق الأرباح، لذلك فإن الاستثمار هو محرك نمو المشروع وتطوره إنه يجعل من الممكن زيادة الطاقة الإنتاجية من أجل تلبية الطلب المتزايد، وتحسين جودة المنتج"السلعة" وخفض التكاليف عن طريق تحديث المرافق والسيطرة على الشركة من خلال استحواذ على الأسهم في رأس المال. ويكون المشروع الاستثماري منتجا عندما يخلق قيمة اقتصادية تفوق قيمة الموارد المطلوبة لتحقيقها .

ومن هنا قسمنا هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: التطور التاريخي و مفهوم المشروع الاستثماري.
- المبحث الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية.
- المبحث الثالث: خصائص المشروع الاستثماري.

المبحث الأول: التطور التاريخي للاستثمارو مفهوم المشروع الاستثماري

1. التطور التاريخي للاستثمار:

هذه القصة هي دمقرطة الاستثمار والزيادة المستمرة لفوائده في المجتمع، يتتبع المؤلفون أصول الاستثمار إلى ألف عام قبل المسيح. في ذلك الوقت، كان ازدهار العائلات الكبرى في بلاد ما بين النهرين يعتمد على إدارة العبيد المتعلمين لممتلكاتهم الكبيرة من الأراضي .

نعود بالزمن إلى الوراء مع إنشاء البورصات الأولى في القرن الثالث عشر، والتي أحدثت ثورة في تكوين الثروة من خلال تجميع رأس المال المجهول، والذي استفاد منه التجار. وصلت المشاركة في الاستثمارات الى إمكاناتها فقط بعد الحرب العالمية الثانية مع التوسع الهائل في الصناديق المشتركة (FCP). وهناك قدم المؤلفان (نورتونريمر: الرئيس التنفيذي السابق لبوتنام للاستثمارات و المحلل: جيسي داونينج) مقياسهم الكامل. لقد أظهروا أن FCPs هم العمود الفقري للحلم الألفي للتقاعد المريح لأكبر عدد.

أصبح العديد من مديري صناديق الاستثمار المشتركة الأمريكية من أصحاب الملايين والمليارديرات. ومع ذلك، من خلال خفض التكاليف يمكن أن تعرض التكنولوجيا العالية والذكاء الاصطناعي للخطر ثروة هذه النخبة المالية الجديدة[1]

2. مفهوم المشروع الاستثماري:

المشروع استثماري يعد اقتراح خاص باستثمار يهدف إلى إنشاء أو تطوير السلع والخدمات في مكان ما وخلال فترة زمنية معينة.

قبل التطرق إلى معرفته سوف نقوم بتعريف المشروع والاستثمار كالأتي :

1.2. تعريف المشروع:

1- Livre de NORTON REAVER « ORIGINE DE L'INVESTISSEMENT »

تأتي كلمة مشروع من اللغة اللاتينية و تنقسم إلى جذرين PRO والتي تعني إلى الإمام و JACE والتي تعني الرم .ويعرف المشروع على أنه عمل يقوم به الفرد أو الجماعة لينفذ فكرة معينة، سواء أكانت عبارة عن منتج أو خدمة ويستخدم المشروع لتنفيذ هذه الفكرة بعض الموارد الرئيسية، كالموارد المالية والمعرفية. كما أن المشروع يقدم خدمة، أي أنه يحل مشكلة اجتماعية،ويكون ذلك مقابل شيء مادي.

2.2.تعريف الاستثمار:

تعني كلمة الاستثمار الانتفاع بالأصول المشتراة من قبل شخص أو شركة للحصول على الربح لاحقا إذ أن قيمة الأصول تزداد بمرور الوقت، فعندما يشتري المستثمرين السلع للاستثمار ولا يتصرفون بها ويدخرونها وينتظرونها حتى تزداد قيمته لكي تحقق الربح أكثر.[1]

2-3-تعريف المشروع الاستثماري:

لقد تعددت الآراء والتعاريف فيما يتعلق بتحديد معنى ومفهوم المشروع الاستثماري وذلك راجع لتعدد الجوانب والأهداف والأشكال التي يتخذها المشروع. إلا أن هذه التعاريف رغم تعددها وتنوعها وبسبب المدخل نقوم من خلاله بدراسة مفهوم المشروع الاقتصادي "الاستثماري " فكلها تجتمع على طبيعة المشروع الاقتصادي.

يمكن أن نذكر هنا بعض التعاريف المقدمة للمشروع الاستثماري:

يمكن تعريف المشروع الاستثماري على أنه:" اقتراح بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر ليستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية جديدة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة أو توسيعها بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها خلال فترة زمنية طويلة نسبيا" [2]

site internet ABSTRACT[1]

2 د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية،دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية ومع المشروعات،الدار الجامعية،الإسكندرية 2000، ص5

كما تم تعريف المشروع الاستثماري على أنه:" خليط من الأنشطة التي تستخدم جانبا من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في المجتمع بهدف الحصول على مجموعة من المنافع التي يفترض بالضرورة أن تكون أكبر قيمة من تلك الموارد المستخدمة من أجلها"[1].

وهناك من يعرفه على أنه: " تنظيم له كيان حي مستقل يملكه ويديره أو يديره فقط منظم أو مسير يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويقوم بتوجيهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية معينة".

ومن التعاريف المذكورة يمكن تعريف المشاريع الاستثمارية على أنها:"فكرة محددة لاستخدام بعض الموارد الاقتصادية الطبيعية منها والبشرية المتاحة في المجتمع، بطريقة معينة ولفترة زمنية معينة للوصول إلى هدف معين أو عدة أهداف على أن تزيد الإيرادات المحققة من هذا المشروع على التكاليف التي بذلت لإنشائه وتشغيله"

3.عناصر المشروع الاستثماري:

من خلال دراستنا للتعاريف المختلفة المقدمة للمشروع الاستثماري والتي ذكرنا بعضها أعلاه نلاحظ أن كل مشروع استثماري لابد أن يتكون من ستة عناصر لا غنى عنها، ويمكن ذكرها في مايلي:

1.3.النشاط الاستثماري: وهو مجموعة الأنشطة التي تؤدي إلى وجود منتجات وهو يلوح كفرصة وسرعان ما يتحول إلى فكرة متميزة فنيا واقتصاديا.

2.3.المنظم: هو الذي يقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج، ويمكن أن يكون المنظم هو صاحب المشروع، كما يمكن أن يكون عبارة عن موظف لصالح صاحب المشروع.

3.3.العملاء و السوق: التي يتم فيها تصريف الإنتاج الذي ينتج في المشروع من سلع أو الخدمات، كما يجب أن يكون هناك طلب على منتجات المشروع الاستثماري.

3 د عبد العزيز مصطفى عبد الكريم،دراسة الجدوى و تقييم المشروعات، دار الحامد،عمان،2004،ص15.

4.3.العائد من المشروع: ويعتبر هذا هو الهدف المسطر لهذا المشروع، ولا مانع من وجود أهداف أخرى، وهذا العائد يشمل العائد المادي والعائد الاجتماعي.

5.3.الاستقلالية النسبية: يجب أن يتمتع المشروع باستقلالية نسبية وذلك حتى يتمتع بشخصية اعتبارية معنوية.

6.3.المخاطرة: هناك دائما في كل المشاريع درجة معينة من المخاطرة عند اختيار المشاريع الاستثمارية حيث يحتمل كل مروع الربح والخسارة الناتجة عن نشاطه.[1] ويمكن تمثيله في الشكل الأتي:

الشكل (01) : يمثل عناصر المشروع

المصدر من اعداد الطالبة بن ميلود حفصة

4.أهداف المشروع الاستثماري:

[1] الموقع الالكتروني و https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/117/117_2021_10_17!08_40_35_PM

تنقسم أهداف المشروعات الاستثمارية إلى قسمين:

1.4.أهداف المشروعات الاستثمارية الخاصة:

إن الهدف الرئيسي من إنشاء المشاريع الاستثمارية الخاصة هو تحقيق أقصى ربح ممكن، والمقصود بالربح هنا هو صافي وهو الناتج عن المقابلة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشروع.

وقد يخطط لتعظيم الربح على المدى القصير وكذلك على المدى الطويل، ومعظم المشروعات في وقتنا هذا تخطط لتعظيم الربح في المدى الطويل.

إن اعتبار تحقيق الربح وتعظيمه هو الهدف الرئيسي من المشاريع الخاصة لا يعني بتاتا أنه الهدف الوحيد لهذا النوع من المشاريع فهناك عدة أهداف أخرى قد يتم السعي لتحقيقها، نذكر منها:

الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة.

- ✓ تعظيم الإيرادات.
- ✓ الاحتفاظ بسمعة حسنة.
- ✓ تحسين المركز النسبي بالسوق.
- ✓ تحقيق أكبر قدر من المبيعات.
- ✓ كسب السوق الخارجية وتعظيم الصادرات.
- ✓ البقاء والاستمرار في دنيا الأعمال.

كما أن هناك أهداف اجتماعية قد تسعى المشاريع الخاصة إلى تحقيقها من منطلق مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الاقتصاد القومي.

2.4.أهداف المشروعات الاستثمارية العامة:

إن الهدف المسيطر على هذه المشاريع هو تحقيق الأهداف العامة لاقتصاد الوطني والمصلحة العامة للمجتمع وتعظيم المنفعة العامة.

ولا يعتبر هذا الهدف هو الوحيد لهذه المشاريع وإنما هناك أهداف أخرى يمكن رصدها، ويأتي في مقدمتها تحقيق الربح قصد ضمان الاستمرار والبقاء في دنيا الأعمال، وإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية والإستراتيجية والاجتماعية للمشروعات العامة.

المبحث الثاني: أنـواع المشـاريع الاستثمـارية:

يمكن تقسيم المشروعات الاستثمارية إلى أنواع مختلفة وفقا لعدد من المعايير، أهمها:

1.مشاريع استثمارية على أساس قابلية القياس:

1.1.مشاريع قابلة للقياس: وهي تلك المشاريع التي تنتج منتجات "سلع أو خدمات" أو تولد منافع قابلة للتقييم النقدي، كالمشاريع الزراعية والصناعية....

2.1.مشاريع غير قابلة للقياس: هي تلك المشاريع التي يصعب تحديد قيمة منتجاتها بدقة في صورة نقدية بل يتطلب ذلك أبحاث إضافية، كمشاريع التعليم والصحة والمرافق الاجتماعية المختلفة.

3.1.مشاريع استثمارية على أساس العلاقة التبادلية:

وهنا يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المشاريع:

1.مشاريع مانعة بالتبادل: هي المشاريع البديلة التي تتنافس على قدر محددة من الموارد بحيث يمنع اختيار أحدها اختيار الآخر.

2.مشاريع مستقلة: هي المشاريع التي يمنع إقامة أحدها إقامة الآخر كما لا يتطلب إقامة أحدها إقامة الآخر، ولا يوجد بين هذه المشاريع ارتباط من الناحية الفنية.

3.مشاريع متكاملة: هي المشاريع التي يستلزم القيام بإحداها القيام بالآخر.

2.مشاريع استثمارية على أساس البعد الاجتماعي:

حسب هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من المشاريع:

1.مشروعات الإنتاج المباشر: هي التي تنتج سلعا وخدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور على أساس فردي، ولا يكون البعد الاجتماعي فيها ظاهرا، ويمكن استبعاد الأفراد الذين لا يدفعون مقابلا لها.

2.مشروعات البنية الأساسية: هي التي تقدم خدمات للجمهور ولها بعد اجتماعي يجعل الحكومة مسؤولة عن توفيرها بأسعار معقولة مثل: الطرق، المطارات، القطاع الصحي والتعليم.

3.مشاريع استثمارية على نوع الملكية:

طبقا لهذا المعيار فإنه يمكن التمييز بين نوعين من المشاريع:

1.3مشاريع خاصة: هي التي يمتلكها الأفراد والأشخاص سواء كانوا أشخاص طبيعيين أزو اعتباريين "المؤسسات والشركات الخاصة"، حيث تقوم هذه المشاريع بإنتاج سلع وخدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور مثلا الصناعات الغذائية، السيارات، إنتاج الملابس.

2.3.**مشاريع عامة:** هي تلك المشاريع التي تمتلكها الحكومة ككل أو الجزء الأكبر من رأسمالها، وتقدم خدمات اجتماعية مثلا: مشاريع الطرق والجسور والمطارات، مشاريع المياه والكهرباء.

4. مشاريع استثمارية على أساس طبيعة الاستثمار:

في هذه الحالة قد يكون المشروع الاستثماري جديدا، أو استكمال لمشروع قائم، أو توسعا في مشروع قائم أو القيام بعمليات إحلال وتجديد لأصول التابعة أو إنتاج منتج جديد مثلا: المؤسسات الصناعية[1]

5-مشاريع استثمارية على أساس نوع المنتج:

طبقا لهذه المعيار يتم تصنيف ذلك إلى مشاريع تقوم بإنتاج سلع مادية وملموسة ولها مواصفات معينة، وتحقق إشباعا معينا لمن يستهلكها مثل: الأغذية، ومشاريع تقدم سلع غير ملموسة (الخدمة) وتحقق إشباعا لمتلقيها أو المستفيد منها مثلا: التعليم، المستشفيات، البنوك.

6-مشاريع استثمارية على أساس النشاط:

[1] –د. أحمد رجب عبد العال كتاب مبادئ المحاسبة،– أستاذ المحاسبة بجامعة الإسكندرية ورئيس قسم المحاسبة بجامعة بيروت العربية، مركز الكتب الثقافية 1983م،

وفي ضوء هذا المعيار يتم تصنيف المشاريع الاستثمارية إلى:

1.6. مشاريع صناعية: و المتمثلة في الصناعات الإستراتيجية مثل صناعة استخراج البترول، الفحم، الذهب والمعادن الأخرى أو الصناعات التحويلية مثل الصناعات الغذائية، الغزل والنسيج ... الخ

2.6 .**مشاريع تجارية**: وهي تلك التي تقوم أساسا بعمليات الشراء بغرض البيع وتحقيق الربح مثل الاستيراد والتصدير، التجارة بالجملة والتجزئة.

3.6.مشاريع زراعية: وهي المشاريع الخاصة بالزراعة مثل:استصلاح الأراضي، الإنتاج الحيواني.

4-6-.مشاريع الخدمات: وهي التي تقدم خدمات للأفراد بهدف تحقيق الربح.

مشاريع استثمارية على أساس الحجم:

5.6. مشاريع ذات الحجم الصغير: هي المشاريع ذات ميزانية ضئيلة وحجم الموارد المستعملة صغير مثلا بناء محل صغير.

6.6..مشاريع ذات الحجم الكبير: وهي المشاريع ذات الميزانية الكبيرة وحجم الموارد المستعملة ضخم مثلا بناء الجامعات، صناعات السفن...إلخ.

7-مشاريع استثمارية حسب نطاق النشاط الذي يتم فيه القيام بنشاط المشروع:

يتم تقسيم المشروعات إلى مشروعات محلية ومشروعات دولية تتعدى حدود الدولة التي نشأت بها.

مشاريع استثمارية على أساس زمني:

المشاريع المستمرة والمشاريع المؤقتة.

المبحث الثالث: خصـائص المشروع الاستثماري.

1-خصـائص المشروع الاستثماري.

تشترك معظم المشروعات باختلاف طبيعتها وأنواعها في مجموعة من الخصائص وهي:

- **الغرض:** بصفة عامة المشروع يعد بمثابة نشاط يحدث مرة واحدة فقط موجه لتحقيق جملة من النتائج النهائية المرغوب فيها فهو بذلك يكون معقد مما يستدعي تجزئته إلى مهام جزئية يجب تنفيذها لتحقيق أهدافه.
- **الانفرادية:** كل مشروع لديه جملة من الخصائص تميزه غيره من المشاريع الأخرى.

1.الصراع أو النزاع: يواجه مدير أي مشروع مجموعة من المواقف تتميز بالصراع أو النزاع، ومن بين هذه المواقف تنافس المشروعات مع الأقسام الوظيفية في المنظمة ذاتها على الموارد البشرية والمالية المتاحة، كما

يتنافس المشروع مع الأخرى داخل المنظمة ذاتها على الموارد البشرية والمالية المتاحة، كما يتنافس المشروع مع المشروعات الأخرى داخل المنظمة على الموارد

وتجدر الإشارة إلى أن معظم المشروعات تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

تحقق أكبر قدر ممكن من الأرباح، زيادة المبيعات، تحقيق الاستمرارية والنمو.

2.التداخلات: في حالة المنظمة التي تنفذ عدة مشروعات تواجه إدارة المشروع تداخلات مستمرة مع الأقسام الوظيفية في المنظمة ومن هذه الأقسام (التسويق، التمويل، التصنيع....) لذلك ينبغي على مدير المشروع أن يمتلك صورة واضحة عن هذه التداخلات في كل مرحلة من مراحل المشروع وبناء علاقات مناسبة مع كل قسم وظيفي منعا للصراع وحدوث الأزمات

3.دورة حياة المشروع: يعتبر المشروع بمثابة كائن عضوي له دورة حياة وتسم، حيث يبدأ ببطي ثم تتزايد الأنشطة فيه حتى تصل الذروة، ثم تبدأ في الانخفاض شيئا فشيئا حتى تزول عند اكتمال المشروع.

وتمر حياة المشروع والتي هي الخاصية المهمة ب خمسة مراحل:

1.3.مرحلة البدء : يتم فيها تحديد المشروع ومتطلباته وأهدافه وذلك بالقيام بدراسة الجدوى للمشروع

2.3.مرحلة التخطيط : توضع فيها استراتجية تنفيد المشروع وطريقته في انجاحه

3.3.مرحلة التنفيذ و التنظيم :يتم فيها تنفيد القرارات و الانشطة التي تم تخطيطها في مرحلة السابقة

4.3.مرحلة المراقبة :يتم فيها تسيير المشروع ومراقبة تسييره

5.3.مرحلة الإنهاء :يتم فيها غلق المشروع ،وتتمثل هذه المراحل على الشكل الأتي :

شكل رقم 02 : دورة حياة المشروع استثماري

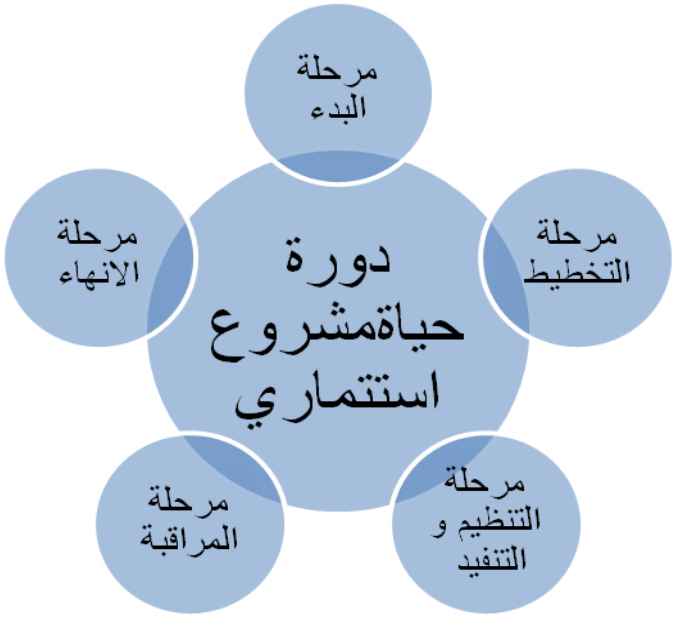

المصدر من اعداد الطالبة بن ميلود حفصة.

خلاصة الفصل:

ركزنا في هذا الفصل على مفاهيم المشاريع الاستثمارية إذ تم عرض كلا من مفاهيم مختلفة بالإضافة إلى أنواعها وخصائصها، وذلك لمساعدتنا على تسهيل حل مشكلة الدراسة وفهم أكثر لدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع استثماري، وبدون أن ننسى علاقتها مع التمويل البنكي.

الفصل الثاني

تمهيد :

مع ازدياد الاهتمام بموضوع الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة والنادرة منها خصوصا، ازداد الاهتمام بموضوع تقييم المشاريع وضرورة اختيار أفضل البدائل التي تساهم في دفع وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد . لذا إن ما سوف نتطرق إليه في هدا الفصل مهم من حيت تقييم و اختيار المشاريع الاستثمارية من مراحل مهمة سواء على مستوى الاقتصاد الوطني لان مستقبل أي مشروع استثماري يتحدد بمستوى نجاحه .

وللعلم أن هناك نوعين من التمويل الذي يعتمد عليه المستثمر "تمويل ذاتي " يتمثل في التدفقات النقدية المحققة من الأرباح و"تمويل الخارجي" وذلك باللجوء إلى مختلف الهيئات المالية الأخرى من بينها البنوك التجارية التي تمثل شريان الحياة المصرفية وهو ما دفعنا إلى دراسة دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية

وتدل عملية تقييم المشاريع على تلك العملية التي يتم من خلالها وضع معايير موضوعية وكمية محددة تساعد في التوصل إلى اختيار المشروع أو المقترح الاستثماري الأنسب في إطار الأهداف المرجوة والمحددة مسبقا.

وتأخذ عملية التقييم والاختيار بين البدائل عدة أبعاد، فقد تتركز عملية التقييم على المفاضلة بين توسيع المشروع القائم أو إقامة مشروع جديد، أو قد تركز على اختيار سلع أو خدمات محددة من بين عدد من السلع والخدمات المختلفة.

ومن هنا قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: طرق تقييم المشروع الاستثماري

المبحث الثاني: دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية

المبحث الأول: طرق تقييم المشروع الاستثماري.

1-مفهوم عملية تقييم المشاريع:

تدل عملية تقييم المشاريع على تلك العملية التي يتم من خلالها وضع معايير موضوعية وكمية محددة تساعد في التوصل إلى اختيار المشروع أو المقترح الاستثماري الأنسب في إطار الأهداف المرجوة والمحددة مسبقا.

تأخذ عملية التقييم والاختيار بين البدائل عدة أبعاد، فقد تتركز عملية التقييم على المفاضلة بين توسيع المشروع القائم أو إقامة مشروع جديد، أو قد تركز على اختيار سلع أو خدمات محددة من بين عدد من السلع والخدمات المختلفة.

تعرف عملية تقييم المشاريع بأنها : "عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة استنادا إلى أسس علمية."

ومن الممكن أن تتركز عملية التقييم والاختيار بين عدة مواقع بديلة مقترحة لإقامة المشروع، كما قد يتم التركيز على اختيار مشروع معين من بين عدة مشروعات بديلة، أو اختيار أسلوب إنتاج محددة من بين عدة أساليب إنتاج بديلة.

كما قد تشمل عملية التقييم اختيار حجم مناسب للمشروع في ضوء اعتبارات وبدائل متنوعة ترتبط بالوقت نفسه باختيار الفن التكنولوجي المناسب من بين بدائل كثيرة ضوء الاعتبارات الفنية والمالية المتاحة.[1]

2-أهمية عملية تقييم المشاريع:

[1] بلقايد ابراهيم، تقييم المشاريع" مدكرة تخرج ص 9

تأتي أهمية عملية تقييم المشاريع من كونها تساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية واختيار الفرصة الأفضل لتوجيه الموارد البشرية والمادية المتاحة نحوها والعمل على استثمارها بالشكل الاقتصادي الأمثل الذي يتماشى مع التطورات التكنولوجية السريعة والمتلاحقة والتي تسهم في ترشيد استخدام الموارد.

ويمكن رد أهمية هذه العملية عموما لعاملين رئيسين هما:

2-1-العامل الأول: ندرة الموارد الاقتصادية، وخصوصا رأس المال الذي يمكن نقله واستخدامه في مجالات متنوعة.

2-2-العامل الثاني: ثورة المعلومات والاتصالات التي حققها التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع، والتي خلفت مجالا واسعا للمفاضلة والاختيار بين الكثير من البدائل في مجال الإنتاج والنقل المادي والمعلوماتي.

3-مبادئ عملية تقييم المشاريع:

تقوم عملية المشاريع على عدد من الأسس والمبادئ التي يجب مراعاتها لضمان تحقيق الأهداف المتوخاة من وراء عملية التقييم والمفاضلة بين المقترحات والفرص الاستثماري المناسب بخصوصها، وعموما يمكن إيجاز أهم المبادئ عملية تقييم المشاريع في الآتي:

- ✓ عدم التعارض بين المعايير المستخدمة في عملية التقييم والأهداف المحددة للمقترح الاستثماري الذي يتم تقييمه.
- ✓ عدم وجود تعارض بين أهداف المقترح الاستثماري الذي يتم تقييمه وأهداف المشاريع الأخرى المترابطة معه أو المكملة له.
- ✓ توافق أهداف المقترح الاستثماري مع متطلبات وأهداف خطط التنمية الموضوعة.
- ✓ توفر الإمكانات والموارد والمستلزمات اللازمة لإنجاز عملية التقييم واضح ودقيق.
- ✓ صحة البيانات والمعلومات المستخدمة في عملية التقييم وضمان دقتها وكفايتها.
- ✓ توصيف نتائج عملية التقييم وتوضيح مبررات قبول أو رفض أي مقترح أو بديل يتم تقييمه.

4-خطوات عملية تقييم المشاريع:

تتم عملية تقييم المقترحات الاستثمارية أو المشاريع البديلة وفق عدة خطوات متسلسلة ومتتابعة وذلك كما يلي:

- ✓ تحديد وتجميع جميع البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التقييم سواء المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية المقترحة أو بمتغيرات البيئة الخارجية.
- ✓ ترتيب البيانات وتبويبها ومعالجتها وترتيب نتائجها بشكل موحد بين كافة البدائل المقترحة.
- ✓ وضع وتحديد الأسس والمبادئ اللازمة لعملية التقييم وضمان توفرها.
- ✓ تحديد أسس ومعايير عملية التقييم للمفاضلة بين المشاريع وتقييم جدوى البدائل المختارة.

5-مراحل عملية تقييم المشاريع:

يرتبط نجاح عملية تقييم المشاريع بمستوى خبرة القائمين بعملية التقييم وبدرجة دقة البيانات والمعلومات التي يعتمدون عليها في إنجاز مختلف مراحلها، حيث تمر عملية تقييم المشاريع بعدد من المراحل متتابعة بحيث يعتمد كل مرحلة منها على نتائج المرحلة السابقة لها وذلك كما يلي:[1]

5-1المرحلة الأولى: وصف وتحديد البدائل:

حيث تتضمن هذه المرحلة عملية جمع معلومات وأفكار مبدئية عن البدائل والمقترحات الاستثمارية الممكنة وتحديد غايات وأهداف كل منها ومدى توفر المستلزمات اللازمة لها،وهنا يجب ضمان واقعية وموضوعية الأفكار والبدائل المرشحة للتقييم بحيث تكون قابلة التنفيذ مبدئيا، وبالتالي يجب استبعاد أية بدائل ومقترحات استثمارية أو أفكار لمشروعات غير قابلة للتنفيذ من حيث مدى توفر الإمكانات اللازمة أو مدى التوافق مع متغيرات وعوامل بيئة العمل بمختلف مكوناتها الاقتصادية والقانونية وغيرها.

ويتم جمع المعلومات اللازمة لصياغة الأفكار وتحديد البدائل الاستثمارية في هذه المرحلة من عدة مصادر تختلف باختلاف البدائل نفسها.

[1] د/مجدوب، محاضرات مقياس تقييم المشاريع، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

بالنسبة للبدائل الاستثمارية أو المشاريع الجديدة التي ستقام لأول مرة يتم الاعتماد في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة من خلال دراسة وتحليل الأسواق المحلية وتحديد الطلب والاحتياجات غير المشبعة، وكذلك استطلاع آراء الخبراء ودراسة تحليل الإمكانات والموارد المتاحة ومدى وجود موارد مادية وبشرية غير مستخدمة، ودراسة وتحليل المستوى التكنولوجي السائد في بيئة العمل وإمكانات نقل وتوطين التكنولوجيا.

كما يمكن الاعتماد على مكونات خطة التنمية للدولة وتحليل بنود وإرادتها من الخارج، ودراسة وتحليل واقع ومهارات القوى العاملة المتاحة، مما يساعد في تكوين أفكار أولية عما يمكن القيام به من مشروعات وطبيعتها وطبيعة المنتجات التي ستقدمها.

2-5-مرحلة الثانية: الدراسة الأولية للمقترحات أو البدائل الاستثمارية المختارة

تتضمن هذه المرحلة عمليات تحليل مختلف الجوانب المتعلقة بالمقترحات الاستثمارية ودراستها على أسس علمية لبيان مدى توافقها مع بيئة العمل الداخلية والخارجية بمختلف مكوناتها البشرية والمادية، حيث تتم دراسة وتحديد كل ما يحتاجه المشروع من مستلزمات وبيان مدى إمكانية توفيرها وحدود تكاليفها، كما يتم تحديد بدائل المواقع المناسبة للمشروع وبدائل ترتيبه الداخلي وأساليب ونظم الإنتاج الممكنة وغير ذلك من الأمور الهامة التي تفيد في عملية التقييم مثل حجم التمويل اللازم ومصادره المناسبة.

عموما يتم في هذه المرحلة مراجعة الأفكار والبدائل التي تم وضعها في المرحلة السابقة والعمل على دراستها، ومدى أهمية تنفيذها بعد استكمال بقية مراحل عملية التقييم وتقرير جدواها الاقتصادية.

وتنتهي مرحلة الدراسة الأولية بإعداد تقرير مبدئي يتضمن مختلف أبعاد وجوانب البدائل المقيمة بخطوطها العريضة العامة وشكل القرار المناسب بخصوص متابعة الدراسة والتحليل واستكمال بقية مراحل

التقييم في حال عدم وجود موانع أو معوقات تحول دون إنشاء المشروع وتنفيذه، أو التخلي عن فكرة المشروع بشكل نهائي.[1]

5

-3-مرحلة الثالثة: الدراسة التفصيلية:

والتي تتضمن دراسة مفصلة ودقيقة لمختلف جوانب المشروع المقترح، ويتم في هذه المرحلة إجراء الدراسة التسويقية، الدراسة الفنية، الدراسة المالية ودراسة بيئية وغير ذلك من الدراسات المكملة التي تشكل بمجموعها مضمون الدراسة الاقتصادية تمهيدا لاختيار الأفضل والأنسب من بين البدائل المتاحة والمدروسة.[2]

5-4-المرحلة الرابعة:اتخاذ القرار النهائي والمفاضلة بين المشاريع البديلة:

فبعد استكمال المراحل السابقة وتقرير جدوى المشاريع الاستثمارية وترتيبها حسب أفضليتها، يتم إعداد التقرير النهائي لدراسة الجدوى متضمنا البدائل المختارة ووصفها وصيفا مفصلا يتضمن معلومات تعريفية بالمشروع وأهدافه وشكله القانوني، وطاقته الإنتاجية وتاريخ البدء بإنشائه وتنفيذه وشكل تمويله واستراتيجياته الإنتاجية والتسويقية.[3] و نمكن تمثيل هذه المراحل في الشكل الأتي:

شكل رقم (03)مراحل تقييم مشروع استثماري

[1] د/مجدوب، نفس المرجع

[2] - Ban busiaux, «pécision d'investissement et calcul economique dans léntreprise», paris, 1990, p1

[3]bridie M.Michailofs, op, cit, p50

المصدر من إعداد الطالبة بن ميلود حفصة

6-أساليب تقييم المشاريع:

تعدد أساليب تقييم المشاريع وأساليب المفاضلة بينها تبعا لتعدد المعايير المستخدمة في عملية التقييم والمفاضلة، وعموما يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال رئيسية لأساليب تقييم المشاريع:

1-6أساليب التقييم الاقتصادية: التي تأخذ بعين الاعتبار عند تقييم المشاريع المقترحة مدى مساهمة المشروع المقترح في عملية التنمية الاقتصادية وذلك تبعا لطبيعة نشاط المشروع وحجمه وأهدافه وقدرته على مكافحة البطالة وخلق فرص عمل، ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة.

2-6-أساليب التقييم الفنية التي تهتم بتقييم مختلف الجوانب الفنية للمشروع المقترح بما فيها الحجم المناسب وحجم الطاقة الإنتاجية ومستوى الاعتماد على التكنولوجيا في العمل الإداري والإنتاجي.

3-6-أساليب التقييم المالية التي تهتم بالحسابات والمعايير المالية المتعلقة بالإيرادات والتكاليف وصولا إلى اختيار أنسب البدائل المتاحة التي تتضمن تحقيق مختلف الأهداف المقررة مسبقا الاقتصادية منها والاجتماعية وغيرها.

وفي سياق المفاضلة بين المشاريع أو المقترحات الاستثمارية البديلة لا بد من اعتماد المعايير المناسبة للمفاضلة بينها، فهناك معايير خاصة بتقييم الربحية التجارية ومعايير أخرى خاصة بتقييم الربحية التجارية ومعايير أخرى خاصة بتقييم الربحية عن النظرة القومية الاجتماعية ومدى مساهمة المشروع في تحقيق التنمية المنشودة في البلد.

حيث ترتكز معايير الربحية التجارية على جانبي الإيرادات والتكاليف المباشرة الناجمة عن اختيار وتنفيذ المشروع، في حين تركز معايير الربحية القومية على مدى تأثير المشروع على الدخل القومي وشكل توزيعه بين فئات المجتمع، ومدى تأثيره على ميزان المدفوعات وعلى البيئة، ومدى مساهمته في نقل وتوطين التكنولوجيا ومعالجة مشكلات البطالة من خلال خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.[1]

وتعتمد معايير الربحية التجارية على استخدام الأسعار الجارية في السوق عند تقدير حجم الإيرادات والتكاليف المباشرة للمشروع، بينما تعتمد المعايير الربحية القومية على الأسعار التخطيطية أو ما يطلق عليها أسعار الظل، كما تأخذ معايير الربحية القومية بعين الاعتبار درجة التشابك الصناعي بين المشروع المقترح وباقي المشاريع الأخرى ودرجة الارتباط والاعتماد فيما بينها، في حين تتجاهل معايير الربحية التجارية هذا الجانب عند القيام بعملية التقييم.[2]

[1] فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق، عمان، 2006.

[2] فلاح حسن الحسيني، نفس المرجع،

المبحث الثاني: دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية.

1-القروض البنكية:

القروض هي وسيلة هامة في تجسيد المشاريع الاستثمارية، ومن أجل ذلك يتطلب التمويل عن القروض من البنوك باعتبارها مؤسسات مالية، لكن من أجل الحصول على القروض لابد من إتباع المراحل التالية:

1-1-تعريف القرض:

يعرف القرض بصفة عامة الذي هو قديم قدم البشرية، وهو غير مرتبط بمؤسسة معينة التي أنشأت بتطور مؤسسات الدولة، ولا تعريفا للقرض البنكي لأن المقرض قد يكون شخصا آخر غير البنك بالفائدة أو دونها.وقد تعددت تعاريف القرض في شتى العلوم:

1-1-1-القرض لغة: جمع قروض، وما سلفت من المال بشرط أن يعيده إليك بعد أجل معلوم.

1-1-2-القرض اقتصاديا: عرف الدكتور عبد المطلب عبد الحميد القرض على أنه تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين

بسداد تلك الأموال وفوائدها، تدعم تلك العملية بتقدم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استيراد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر".

1-1-3-القرض قانونيا: عرفته الفقرة الأولى من المادة 112 من القانون رقم 90_10 المتعلق بالنقد والقرض على أنه:" كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه ولمصلحة الشخص الأخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان".[1]

المادة 68 من الأمر رقم03_11 المتعلق بالنقد والقرض. حسب الجريدة الرسمية العدد 52، المؤرخة في 26 أوت 2003.

2-أنواع القروض الموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية:

نميز في هذا الإطار بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمارات، ويرتبط كل نوع من هذه القروض بطبيعة الاستثمار بذاته،وتنقسم القروض لنوعين:

2-1-القروض متوسطة الأجل:

توجد القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات عمر استعمالها"07" سبعة سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر المتعلقة باحتمالات عدم السداد، والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.

2-2-القروض طويلة الأجل:

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد حيث تفوق في الغالب"07" سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية "20" سنة.[1]

[1] المادة 68 من الأمر رقم03_11 المتعلق بالنقد والقرض. حسب الجريدة الرسمية العدد 52، المؤرخة في 26 أوت 2003.

3-مراحل منح القرض:

تتم مراحل منح القرض على النحو التالي[2]:

3-1-المرحلة الأولى: الفحص الأولي لطلب القرض.

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى الصلاحية المبدئية وفقا لسياسة الاقتراض في البنك وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب الانطباعات التي يعكسها العميل مع المسؤولين في البنك.

3-2-المرحلة الثانية: التحليل الائتماني للقرض

تتضمن هذه المرحلة جميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته،سمعته وقدراته على سداد القرض بناءا على معاملات السابقة للبنك ومدى رأس ماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى ظروف التي يمكن أن ينعكس إثرها على نشاط المنشآت.

3-3-المرحلة الثالثة: التفاوض مع المقترض" المستثمر".

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءا على المعلومات التي يتم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي يستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده، ومصادر المستندات والضمانات المطلوبة، وسعر الفائدة والعمولات المختلفة ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عملية التفاوض بين البنك والعميل للتوصيل إلى تحقيق مصلحة كل منهما.

---

[1] قرارات التنظيمية خاصة بالبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

[2] قرارات التنظيمية خاصة بالبنك الفلاحة و التنمية الريفية

3-4-المرحلة الرابعة: اتخاذ القرار:

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل أو عدم قبوله بشروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد قد يتم إعداد مذكرات الاقتراح بالموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض.

معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقعها والميزانية عن السنوات الثلاثة الأخيرة وتعلق فيها مؤشرات السيولة والربحية والنشاطات والمديونية والرأي الائتماني من التوصيات بشأن القرض، وبناء عن هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض والسلطة الائتمانية المختصة.

3-5-المرحلة الخامسة: صرف القرض ومتابعته.

يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، وكذلك تقديم الضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض

الهدف من المتابعة هو الاطمئنان على حسن المنشأة، وعدم حدوث أي تغييرات في مواعيد السداد المحددة وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

3-6-المرحلة السادسة: تحصيل القرض.

فيما يخص القروض التي يصحب على دائرة التسهيلات التأكد من قانونيتها فإنه يتوجب عرضها إلى المستشار القانوني للبنك الذي يقوم بدراستها، وإبداء الرأي القانوني قبل البدء في الدراسة الائتمانية

الشكل التالي يمثل مراحل لمنح قرض بنكي لتمويل مشروع استثماري

شكل 04 مراحل منح القرض

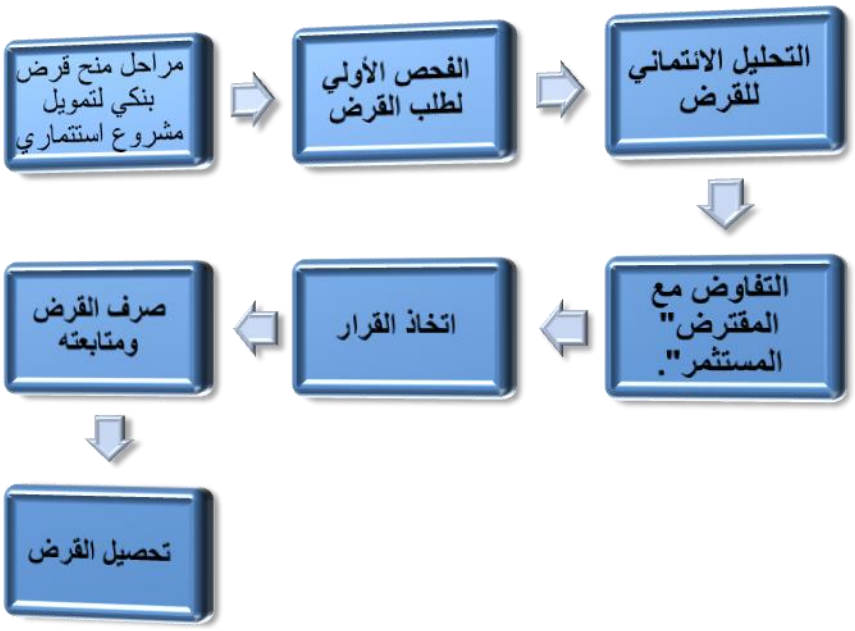

المصدر من اعداد الطالبة بن ميلود حفصة

خلاصة الفصل:

حسب ما تطرقنا إليه في المبحث الأول لهدا الفصل إن أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية تتأثر بتغير الظروف الاقتصادية التي تنشط بها المشروع و أن هدي الأساليب توفر أنواع مختلفة من المعلومات المهمة لاتخاذ قرار الاستثمار و لدلك يجب أخدها في حساب لدراسة التقنية الاقتصادية لأي مشروع .

ومن خلال ما عرض في المبحث الثاني لهدا الفصل يمكن القول أن البنوك التجارية تساهم فعلا في تمويل المشاريع الاستثمارية وذلك من خلال خدمة العملاء من جانب التمويلات والقروض المقدمة لهم . وكذلك مساعدة التطورات التكنولوجية و التي تجعل للبنك مكانة راقية تتماشى مع التطورات

الفصل الثالث

تمهيد:

يشمل هدا الفصل أربع مباحث مهمة لتعمق اكتر و فهم اكتر لدراسة التقنية الاقتصادية حيت في المبحث الأول سوف نتطرق إلى تاريخها و مفهومها وأما المباحث الثلاثة الأخرى سوف نتطرق إلى دراسة المراحل التي تمر بها

إن الدراسة التقنية الاقتصادية او كما تسمى ب" دراسة جدوى " لمشروع استثماري هي كما يعبر عنها الاسم دراسة مصممة لكشف عما إذا كان المشروع ذو جدوى وقابل لتنفيذ، وتعتبر هي جزء من مرحلة الإنجاز الأولية لأي مشروع حيث يتم إجراؤها للكشف بشكل موضوعي عن نقاط القوة والضعف في أي مشروع.

- **المبحث الأول**: التطور التاريخي لدراسة التقنية اقتصادية ومفهومها
- **المبحث الثاني**: الدراسة التسويقية للمشروع الاستثماري
- **المبحث الثالث**: الدراسة الفنية للمشروع الاستثماري
- **المبحث الرابع** : الدراسة التمويلية للمشروع الاستثماري

المبحث الأول: التطور التاريخي لدراسة التقنية اقتصادية ومفهومها

إن الدراسة التقنية الاقتصادية أو كما تسمى بـ" دراسة جدوى " لمشروع استثماري هي كما يعبر عنها الاسم دراسة مصممة لكشف عما إذا كان المشروع ذو جدوى وقابل للتنفيذ، وتعتبر هي جزء من مرحلة الإنجاز الأولية لأي مشروع حيث يتم إجراؤها للكشف بشكل موضوعي عن نقاط القوة والضعف في أي مشروع.

1-التطور التاريخي الدراسة التقنية الاقتصادية:

تمتد جذور الدراسة التقنية الاقتصادية" الدراسة الجدوى" إلى عام 1936 عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قانون التحكم في الفيضانات (Flood Control)، الذي يجيز إقامة مشروعات مقاومة للفيضان في حالة تفوق منافعها عن تكاليفها. و تعتمد في ذلك على أسلوب تحليل المنافع والتكاليف، ولقد شاع استخدام هذا المصطلح في العديد من الكتابات بمفاهيم عديدة نلمسها خاصة في الكتابات الأولى للاقتصادي كيتر عندما تناول فكرة معدل العائد على الاستثمار وفكرة رأس المال والكفاية الحدية لرأس المال أو عند الاقتصادي Dean Joël سنة 1951 عندما أصدر أول كتاب لمعالجة مشاكل المشروعات الاستثمارية، إلا أن أول عمل ظهر محتويا المبادئ الأساسية لتلك الدراسات كان عام 1950م في صورة كتاب قامت لجنة فيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية بإعداده وعرف بالكتاب الأخضر ولقد تلت بعد ذلك عدة أعمال وكتابات عن هذا الموضوع محاولة وضع المبادئ والقواعد الأساسية المتبعة في تقييم المشروعات من أهمها: دليل منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) 1969 ، وثم تطويره عام 1974، دليل البنك الدولي عام 1975، دليل لإعداد دراسات الجدوى من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عام 1972 و طور عام 1993، وبفضل هذه الأعمال بدأ يتبلور هذا الموضوع ليشكل أحد الفروع الهامة في الاقتصاد التطبيقي ويستمد منهجيته من النظرية الاقتصادية .

2-مفهوم الدراسة التقنية اقتصادية "دراسة الجدوى الاقتصادية"

إن الدراسة التقنية الاقتصادية أو كما تسمى بـ" دراسة جدوى " لمشروع استثماري هي كما يعبر عنها الاسم دراسة مصممة لكشف عما إذا كان المشروع ذو جدوى وقابل للتنفيذ، وتعتبر هي جزء من مرحلة الإنجاز الأولية لأي مشروع حيث يتم إجراؤها للكشف بشكل موضوعي عن نقاط القوة والضعف في أي مشروع.

المبحث الثاني: دراسة تسويقية للمشروع الاستثماري

1-مفهوم الدراسة التسويقية:

تعتبر دراسة التسويقية من أهم الدراسات التي يمكن أن تتم على المشروع إذ عليها يتوقف قرار الاستمرار في الدراسة الفنية والهندسية أو التوقف والبحث عن بدائل أخرى للمشروع.

تقدير حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع ومعدلات نموه وحجم السوق المرتقبة والشريحة (نصيب المشروع.)

- ✓ هيكل ونوع السوق ودرجة المنافسة وتقسيمات السوق.
- ✓ نمط الأسعار واتجاهاتها.
- ✓ تحديد الفرص التسويقية.
- ✓ تحديد وتخطيط الحملات الإعلانية. [1].

تشكل دراسة التسويقية المدخل الرئيسي لدراسة فرص الاستثمار واتخاذ القرارات النهائية، والنتائج التي تنتهي إليها تمثل القاعدة التي على أساسها يتم قرار التوقف أو الاستثمار في استكمال المراحل التالية للدراسة التفصيلية للمشروع. ومن بين ما ترتكز عليه الدراسة التسويقية القيام بما يعرف بتحليل السوق الذي يعد النشاط الرئيسي للبث في نطاق الاستثمار وبرامج الإنتاج الممكنة والتكنولوجيا اللازمة، وفي الكثير

[1] شيماء سراج، "تقييم المشاريع و خطوات دراسة الجدوى وفق لمنهج منظمة الامم" دار النشر مكتبة العربية للكتب ص31

من الأحيان اختيار الموقع المناسب، كما يتم أيضا الدراسة التسويقية بتوصيف السلعة أو الخدمة التي سيقدمها المشروع ومعرفة مدى تقبل السوق لمنتجات المشروع.

وقبل التعرف على خصوصية الدراسة التسويقية في المشاريع الاستثمارية نشير في البداية أولا إلى أهداف دراسة الجدوى التسويقية على وجه عام بغض النظر عن حجم المشروع.

2-أهداف الدراسة التسويقية:

يتمثل الهدف النهائي من دراسة الجدوى التسويقية في تقدير حجم الطلب الكلي على منتجات المشروع المقترح، ويتضمن هذا الهدف العديد من الأهداف الفرعية الأخرى تتمثل في:

❖ وصف السوق الفعلي والمتوقع: ويتحقق ذلك من خلال:

- تقدير ووصف حجم الطلب المتوقع.
- تقدير وتوصيف حجم المعروض حاليا.
- تقدير حجم الفجوة بين المطلوب والمتاح.
- تقدير وتوصيف الفرص التسويقية الخاصة بالفرص الاستثمارية محل الدراسة.
- تحديد درجة المنافسة السائدة في السوق والمتوقع أن تكون سائدة في المستقبل.
- تحديد المنتجات البديلة والمكملة وأسعار كل منها مقارنة بأسعار المنتجات محل الدراسة.
- مدى التشتت والتركيز الجغرافي للسوق.
- اتجاهات الطلب الداخلي والخارجي ومعدل نموه.

❖ توصيف المستهلكين الحاليين و المحتملين: ويتحقق ذلك من خلال:

- إعداد المستهلكين الحاليين والمحتملين وتوزيعهم بين الأسواق والمناطق التسويقية المختلفة.
- أذواق وتفضيلات المستهلكين.
- الخصائص الديمغرافية والثقافية والاجتماعية والمالية للمستهلكين.

- معدل الاستهلاك الحالي والمتوقع من المنتجات محل الدراسة.

❖ تحديد الملامح العامة للسياسات التسويقية: ويتم ذلك من خلال دراسة:

- سياسات التسعير المختلفة وأنظمة الدفع والسداد.
- سياسات التوزيع والترويج.
- مواصفات الجودة وطرق التعديل فيها.

3-مميزات النشاط التسويقي في المشاريع الاستثمارية:

يتسم نشاط التسويق في المشاريع الاستثمارية بالخصائص التالية:

✓ أن للمشروع الصغير يخدم سوقا ضيقا ومحدودا نسبيا مما يؤدي إلى:

- القرب من العملاء، وتقديم خدمات شخصية لهم، وتكوين علاقات صداقة معهم.
- توافر المعرفة الدقيقة عن السوق والعملاء، مما يقلل الجهد المبذول في بحوث التسويق.
- التركيز على الخدمات المقدمة للعميل كميزة تنافسية بدرجة أكبر من التركيز على المنافسة السعرية نتيجة عدم القدرة على الإنتاج والشراء الكبير، ترتفع تكلفة إنتاج الوحدة مما يزيد من سعرها.
- تحد القدرة المالية للمشروع من القيام ببرامج الترويج أو الاعتماد على الوكالات الإعلانية إذا كانت مكلفة.
- يعتمد الترويج أساسا على البيع الشخصي، وعلى العملاء الراضيين عن منتجات المشروع.
- إمكانيات التسويق محدودة نتيجة للشراء والتخزين بكميات قليلة.

يتضح من الخصائص السابقة أن عملاء المشروع الاستثماري يتواجدون في سوق يجب تحديده وتقسيمه بدقة حيث يصعب على المشروع الاستثماري أن يقدم منتجاته لجميع الأسواق نظرا لمحدودية إمكانياته، لذا فإن المشروعات الصغيرة متوسطة تبحث عن فجوة تسويقية تلائم أمكانيا من خلال التخصص في نشاط معين، والعمل على إشباع حاجات زبائن محددين من طرفها والتركيز على ذلك النشاط

وتطويره، فالتنويع في مجموعة المنتجات يكون غير مجديا ويشتت من الجهود التسويقية لهذه المشروعات، وهذا ما ينسجم مع فكرة ما يعرف بانعدام اقتصاديات "Champ de Déséconomies" في حالة م ص م التي تبحث عن فجوة (ثغرة) تسويقية محددة ومتخصصة"Spécialisée nich Une". وإضافة إلى ذلك فإن هذه المشروعات تميل إلى الأنشطة التي تكون فيها اقتصاديات السلم ضعيفة، فتركز بشكل كبير على الخدمات، كما أن وجودها في أسواق تتميز بالتغير السريع والاضطراب،يجعلها في حالة ترقب وعدم تأكد وهذا يتطلب موارد إضافية وقابليتها للزوال أكبر كلما كانت أكثر تبعية وارتباط لعدد قليل من الزبائن والموردين.

4-تحليل السوق في المشاريع الاستثمارية:

يكتسي تحليل السوق أو ما يعرف ببحوث السوق أهمية بالغة من أجل تحديد مفهوم التسويق وصوغ إستراتيجية المشروع وتعرف بحوث السوق "تلك العملية التي تم بجمع المعلومات التي تخدم الخطة التسويقية، ويشتمل البحث التسويقي على عملية جمع وتحليل البيانات بصيغة نظامية حول المستهلكين والأسواق والمنافسين ومنتجاتهم وغير ذلك".

كما تجدر الإشارة إلى أن الخطة التسويقية للمشروع والتي قوامها تحليل السوق- يجب أن تحقق أربعة أغراض وهي:

- ✓ تحديد حاجات العميل من خلال دراسة السوق.
- ✓ يجب أن تحدد الأسواق المستهدفة التي يخدمها المشروع الاستثماري.
- ✓ يجب أن تحلل الميزة التنافسية للمشروع وتبني إستراتيجية تسويقية اعتمادا على تلك الميزة التنافسية.
- ✓ يجب أن تساعد في خلق المزيج التسويقي الذي يستجيب لحاجات ورغبات العميل.[1]

[1] – حويو فضيلة، إدارة الأعمال الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2004/2005، ص ص-59. 61.

- ✓ وانطلاقا من المدخل الاستراتيجي في تحليل العمليات التسويقية فإنه يمكن خلق الميزة التنافسية في المشروعات الصغيرة من خلال:
- ✓ التركيز على المستهلك وتحليل سلوكه واحتياجاته ورغباته المتجددة.
- ✓ التركيز على الملائمة والتطابق مع احتياجات المستهلك.
- ✓ التركيز على الابتكار وتقديم كل ما هو مختلف عن المنافسين، ويصعب تقليده ومحاكاته.
- ✓ التركيز على طبيعة الخدمة المطلوبة والتي تحقق رضا المستهلك وولائه للسلعة.
- ✓ التركيز على السرعة في تقديم وعرض السلع والخدمات.
- ✓ كما يمكن لصاحب المشروع الجديد تحليل السوق من خلال الخطوات الأربعة التالية:
- ✓ تجميع الحقائق والمعلومات عن السوق.
- ✓ تنظيم الحقائق والمعلومات.
- ✓ تحليل المعلومات والحقائق التي تم تجميعها.
- ✓ إعداد وتطبيق خطة عمل متكاملة.

بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل السوق يشمل الجوانب التالية:[1]

4-1-تقييم هيكل السوق المستهدفة:

تتمثل الخطوة الأولى من عملية تحليل الطلب في تحديد السوق المستهدفة للمشروع، ووصف وتحليل هيكل هذا السوق، إذ يعتبر التحديد الواضح للسوق والتحليل النوعي لهيكل السوق أساسيين للبحث السوقي.

4-2-تحليل العملاء وتجزئة السوق:

[1] – فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق، عمان، 2006.

بعد تقييم هيكل السوق لابد من تحديد العملاء واحتياجاتهم وسلوكهم، ولأن المشروعات الصغيرة غالبا تستهدف جزء صغير من السوق فهي تقوم بتجزئة السوق وفق العديد من الأسس مثل:

- الأساس الديموغرافي (العمر، الجنس، الدخل، المستوى التعليمي، المهنة، حجم العائلة...).
- الأساس السيكولوجي(السمات الشخصية، الدوافع، أسلوب ونمط الحياة...).
- الأساس الجغرافي (الإقليم، الطابع الحضري، أو الريفي، كثافة السوق....).
- الأساس السلوكي (الكمية المستخدمة، الاستخدام النهائي، المنافع المتوقعة، الولاء للعلامة التجارية الحساسية للسعر).

3-4-تحليل قنوات التوزيع:

تعتبر قنوات البيع أو التوزيع السلسلة التي توصل المنتجين بالمستعملين النهائيين، بالإضافة إلى ذلك تعد هذه القنوات أيضا قنوات معلوماتية بين المنتجين والمستهلكين، ويساهم اختيار قنوات التوزيع الملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بزيادة مبيعات والحصول على حصة سوقية مناسبة.

4-4-تحليل أوضاع المنافسين ونواياهم:

يجب أن تؤخذ توجهات المنافسين أيضا في الاعتبار عند تقييم المشروع، والتعرف على كيفية استخدامهم للأدوات التسويقية، ونقاط القوة والضعف لدى المنافسين.

5-4-تحليل للقطاع الاقتصادي:

لابد أن يتضمن البحث السوقي تحليلا للظروف العامة التي يمربها القطاع الذي ينتمي إليه المشروع أو من المعروف أن النشاط الاقتصادي بشكل عام يمر بمراحل تعرف في علم التسويق بدورة حياة المنتج أو المنشآت ويفضل أن يكون إنشاء المشروع الجديد متزامنا مع مرحلتي النمو والنضج، ومن الخطورة بمكان اتخاذ قرار إنشاء مشروع جديد في قطاع صناعي يمر بمرحلة التشبع أو التراجع في الطلب على منتجاته واشتداد المنافسة أو مواجهة تطورات تكنولوجية حادة

5-المزيج التسويقي في المشاريع الاستثمارية:

ضمن متطلبات الدراسة التسويقية لابد من تطوير مزيج تسويقي ملائم ومناسب لإشباع حاجات الزبائن في السوق المستهدف، وتسعى المشاريع الاستثمارية إلى ذلك من خلال العناصر المكونة لهذا المزيج وهي:

5-1-تخطيط المنتجات:

أغلب المشاريع الاستثمارية تقدم منتجات استهلاكية للزبائن المباشرين، مع إمكانية تقديم منتجات صناعية، وتسعى هذه المشروعات إلى البحث عن المنتجات الملائمة والتي تشبع رغبات واحتياجات عملائها، كما تحاول تطوير هذه المنتجات بما يحقق ميزة تنافسية كبيرة لتمييز منتجاتها عما تقدمه المشروعات الكبيرة والذي غالبا ما يتصف بالتنميط.

5-2-التسعير:

وذلك لتحديد مستويات الأسعار وطريقة السداد والخصومات المناسبة لقدرات العملاء الذين تم تفضيل التعامل معهم في أسواق محددة وفي ظل ظروف منافسة معينة، و تعاني المشروعات الصغيرة أحيانا من عدم قدرتها على المنافسة السعرية نتيجة صعوبة ترشيد التكاليف للحد الذي يمكن أن تصل إليه المشروعات الكبيرة بسبب وفرات الحجم، كما أنها لا تستطيع تحمل منح ائتمان لعملائها لفترات طويلة نظرا لضعف قدرتها المالية، لذا تركز المشروعات الصغيرة في منافستها على منتجها والخدمات المصاحبة له.

5-3-الترويج:

وهذا الخلق حالة من المعرفة والفهم لمنتجات المشروع، ويضم المزيج الترويجي أربعة مكونات أساسية هي: الإعلان، البيع الشخصي، تنشيط المبيعات والنشر.

ويمثل البيع الشخصي عنصرا مهما في المزيج الترويجي للمشروع الصغير نظرا لضعف إمكانيات القيام بحملات ترويجية واسعة الانتشار.

5-4-التوزيع:

من أهم مفردات المزيج التسويقي هو اختيار الأساليب وقنوات التوزيع الملائمة لغرض تصريف وإيصال المنتج إلى الأسواق والمستهلكين بطرق فعالة، ومن أهل العوامل التي تؤثر في اختيار قناة التوزيع من حيث كونها مباشرة أم غير مباشرة نجد ما يلي:

- ✓ سعر المنتج، عدد العملاء، مدى حاجة المنتج إلى خدمات ما بعد البيع.
- ✓ درجة تعقد المنتج، عدد المنتجات ومدى تنوعها، كمية الإنتاج.

وبالنسبة للمشروع الصغير فإنه يعتمد على التوزيع المباشر إذا كانت منطقة التوزيع محدودة في نطاق عمل المصنع أو المتجر...الخ، أما في حالة اتساع منطقة التوزيع فغالبا ما يعتمد على الوسطاء لصعوبة تحقيق الانتشار عن طريق إنشاء فروع جديدة للمشروع الصغير لضعف إمكانياته المالية

وتجدر الإشارة إلى أن بحوث التسويق تخدم جميع عناصر المزيج التسويقي، حيث يتطلب النجاح في وظيفة التسويق والاستمرار في القيام بالدراسات والبحوث لتوفير المعلومات حول الجوانب المؤثرة على البرنامج التسويقي للمشروع كالأسواق والعملاء والمنتجات والمنافسين والبيئة المحيطة، وفي المشروع الاستثماري يتم توفير هذه المعلومات بشكل غير رسمي، حيث لا يتم القيام ببحوث تسويق منظمة ولكن صاحب المشروع الاستثماري يوفر المعلومات المساعدة على تكوين المزيج التسويقي المناسب لعملائه بطرق معظمها شخصية عن طريق العملاء والموردين.

المبحث الثالث : الدراسة الفنية للمشروع الاستثماري.

1-مفهوم الدراسة الفنية:

تمثل دراسة الفنية ركنا هاما من أركان دراسة التفصيلية للمشروعات، والتي تقوم استنادا إلى البيانات والمعلومات والنتائج المتوصل إليها في دراسة الجدوى التسويقية، وتنصرف إلى تحديد الاحتياجات الفنية للمشروع الجديد اللازمة لإنشائه وتشغيله.

وتعرف دراسة الجدوى الفنية للمشروع على أنها " مجموعة من الاختبارات والتقديرات والتصورات المتعلقة ببحث مدى إمكانية إقامة المشروعات الاستثمارية فنيا وتنطوي على مجموعة من الدراسات التي يمكن من خلالها التأكد من جدوى وسلامة تنفيذ المشروع المقترح من الناحية الفنية من عدمه[1]."

وتنبع أهمية هذا النوع من الدراسات من أن نتائجها تستخدم في عدة مجالات منها[2]:

- ✓ تساعد بيانات الدراسة الفنية في تقدير رأس المال المطلوب للمشروع.
- ✓ تساعد بيانات الدراسة الفنية في تحديد المواقع البديلة للمشروع.
- ✓ تحدد الدراسة الفنية الحجم الممكن للمشروع، والآثار المترتبة على ذلك .
- ✓ تحديد مصادر الحصول على الاحتياجات.

كما أن عدم الاهتمام الكافي بالدراسة الفنية يمكن أن تنجم عنه مجموعة من الآثار السلبية من بينها ما يلي :

- ✓ ظهور اختناقات بين خطوط الإنتاج، مما يؤدي إلى عدم تحقيق التوازن والتناسق بين مراحل الإنتاج المختلفة للمشروع الواحد وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل الاقتصاد القومي.
- ✓ اختيار بعض الأساليب الفنية غير الملائمة من الناحية الاقتصادية والفنية.

[1] هالة محمد لبيب عنبة، مرجع سبق ذكره، ص130

[2] فلاح حسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص89

- ✓ ارتفاع تكاليف الحصول على التكنولوجيا.[1]

2-مراحل الدراسة الفنية:

وتركز الدراسة الفنية على كل ما يتعلق بإنشاء المشروع من حيث تحديد حجمه، تحديد حجم الإنتاج، اختيار موقع المشروع، اختيار أسلوب الإنتاج الملائم وتحديد العمليات والمعدات، والتخطيط الداخلي للمشروع وتحديد الاحتياجات من المواد والعمالة، وتقدير تكاليف المشروع، [2] والشكل التالي يوضح مراحل دراسة الفنية:

شكل رقم:05 مراحل الدراسة الفنية

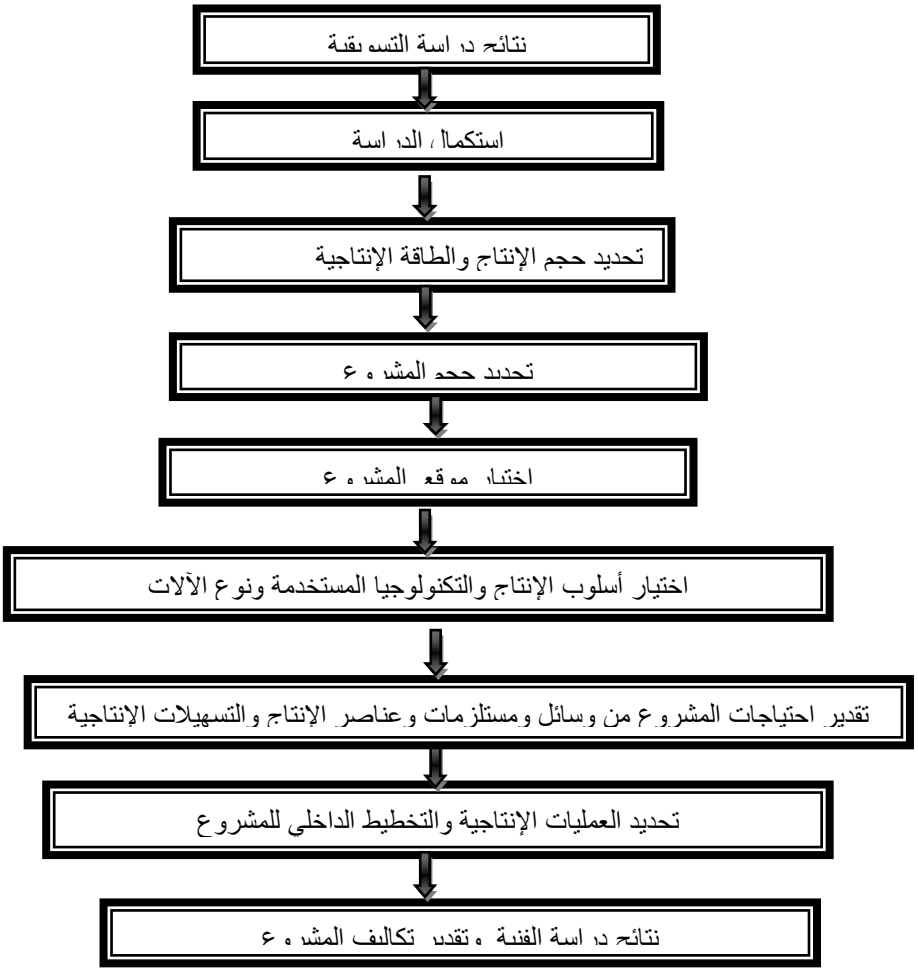

[1] شيماء سراج، مرجع سابق، ص57

[2]

3-مكونات الدراسة الفنية:

و من خلال الشكل السابق يتضح أنّ الدراسة الفنية تمر على مجموعة من المراحل، وتتطلب تجميع معلومات ذات أهمية لتحقيق أهداف المشروع، وهذه المعلومات ذات علاقة بمكونات الدراسة الفنية والتي يمكن التعرف عليها في العناصر التالية:

3-1-تخطيط الطاقة الإنتاجية للمشروع:

يعتبر قرار تخطيط الطاقة الإنتاجية من القرارات الإستراتيجية على التي تؤثر قدرات المشروع الاستثماري على تحقيق أهدافه في الأجل الطويل وهي تتعلق بما يلي :

- ✓ حجم المشروع ومستوى الطاقة الإنتاجية المناسبة.
- ✓ التسهيلات الإنتاجية المطلوبة :والمتمثلة في :المباني والتجهيزات، المعدات والآلات، العمال، المواد الخام والطاقة.

ويتوقف تخطيط الطاقة الإنتاجية على عدة عوامل هي :

- ✓ حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع والسابق تحديده عند دراسة الجدوى .
- ✓ إمكانيات التمويل المتوفرة لدى صاحب المشروع، والتي هي في الغالب محدودة بالنسبة للمشروع الصغير مما ينجم عنها تفضيل أحجام معينة من الطاقة الإنتاجية تتطلب مستويات منخفضة من الإنفاق الرأسمالي .
- ✓ اقتصاديات حجم التشغيل، حيث يجب اختيار مستوى الطاقة الإنتاجية(حجم المشروع) الذي سيتحقق عنده تخفيض تكلفة الوحدة الإنتاجية إلى أقل حد ممكن.

يجدر الإشارة إلى أن تحديد نظام الإنتاج المناسب للمشروع يمكن من تحديد الطاقة الإنتاجية وغيرها من القرارات المهمة، ومن أهم الخصائص التي يتسم بها الإنتاج في المشروعات الصغيرة هي :

- ✓ إنتاج منتجات شخصية للعملاء (بالعملاء)
- ✓ عدم القدرة على الإنتاج الكبير.

- ضعف القيام بالأبحاث والتطوير، نظرا لقلة الموارد المالية والمتخصصين.[1]

3-2-اختيار موقع المشروع الاستثماري:

يعتبر اختيار موقع المشروع من القرارات الهامة في دراسة الجدوى الفنية، وأحد العوامل المساهمة في نجاح أو فشل المشروع، كما أنّ الخطأ في اختيار الموقع له تبعات كبيرة وخسائر مادية ومالية يتحملها مالك المشروع الاستثماري.

وتتم دراسة الموقع عادة على مرحلتين :

- تحديد المنطقة الجغرافية التي سيقام عليها المشروع.
- تحليل الموقع داخل حدود هذه المنطقة.

ومن الممكن توافر عدة مواقع داخل المنطقة الجغرافية، لهذا تعمل الدراسة الفنية على اختيار الموقع الملائم داخل هذه المنطقة، ويتأثر اختيار موقع المشروع الاستثماري بجملة من العوامل نذكر أهمها2 :

القرب من الأسواق والزبائن لتصريف الخدمات والسلع، وكذلك القرب من مصادر المواد الأولية وذلك بغرض تخفيض تكلفة النقل، وعدم تحمل المشروع تكلفة التخزين خاصة إذا كانت المواد سريعة التلف.

مدى توفر الموارد البشرية المؤهلة والتي تحمل المهارات والمعارف الكافية والملائمة لطبيعة العمل .

القرب من الطرق الرئيسية وتوافر النقل والمواصلات، وكل تسهيلات البنية التحتية الأساسية .

الأراضي وتكلفة المساحات المطلوبة لإقامة المشروع والتوسع المحتمل في المستقبل .

مدى توفر الأموال الكافية لاختيار موقع يلبي متطلبات المشروع الاستثماري .

طبيعة العمل ونوع النشاط .

درجة التوطن الصناعي، وهي تمثل مؤشر لمعرفة مدى توطن الصناعة في المنطقة.[2]

[1] – حويو فضيلة، مرجع سابق، ص

[2] – حويو فضيلة، إدارة الأعمال الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع إدارة الأعمال، جامعةالجزائر

3.3خطيط العملية الإنتاجية:

ويتم من خلالها التعرف على تفاصيل المشروع الفنية والهندسية، وتحديد الإمكانيات المطلوبة والتسهيلات اللازمة، وتشتمل على العناصر التالية:

4.3. تحديد العمليات الإنتاجية:

وذلك بالتعرف على العمليات الواجب إنجازها للحصول على المنتج المطلوب.

5.3. اختيار الآلات والمعدات:

عند المفاضلة بين البدائل المختلفة من الآلات والمعدات يجب مراعاة عدة أسس ومعايير من أهمها4 :

- ✓ الطاقة الإنتاجية المقدرة للمشروع.
- ✓ مدى التطور التكنولوجي في هذا النوع من المشروعات.
- ✓ مدى التطور التكنولوجي في هذا النوع من الآلات والمعدات.
- ✓ تكاليف التشغيل والصيانة للآلات.

مدى الحاجة إلى نوعية معينة من العمالة المدربة.

ويجب أن نشير إلى أنّ ضعف إمكانيات التمويل لدى المشاريع الاستثمارية يجعل من الصعوبة عليها أن تحصل على المعدات الإنتاجية الحديثة.

6.3. ختيار أسلوب الإنتاج الملائم :

توجد عدة بدائل للفنون الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج، ولكل أسلوب تكاليفه ومتطلبات تشغيله، ويتم الدراسة الفنية بتحليل المزايا المختلفة لطرق الإنتاج المتاحة، واختيار الطريقة الأكثر ملائمة للمشروع، وفي الغالب نميز بين أسلوبين في الإنتاج وهما1 :

1.6.3. أسلوب تكثيف رأس المال :وهو الأسلوب الذي يعبر عن الكثافة الرأسمالية بنسبة الأصول الرأسمالية الثابتة لكل عامل في الصناعة، فكلما زادت هذه النسبة كلما كانت الصناعة بصدد الاعتماد على أسلوب الكثافة الرأسمالية في الإنتاج والعكس صحيح.

2.6.3. أسلوب تكثيف العمل :وهو الأسلوب الذي ينخفض فيه معامل رأس المال إلى عدد العمال، وهو أسلوب يتلائم مع الدول التي تعاني من نقص في رأس المال ووفرة في الأيدي العاملة الماهرة.

4التنظيم الداخلي للتسهيلات الإنتاجية :

مهما كانت بساطة العملية الإنتاجية وصغر حجم المشروع، فإن على صاحب المشروع الاستثماري أن يحدد مواقع المعدات والآلات وأماكن العمل، وأماكن تخزين مستلزمات الإنتاج، ويعتبر سوء التنظيم الداخلي للتسهيلات الإنتاجية ذو أثر على كفاءة استغلال الإمكانيات والموارد المتاحة والوقت المستغرق لخدمة الزبون[1] .

5. تقدير احتياجات المشروع من مستلزمات وعناصر الإنتاج:

لابد من إعداد قائمة باحتياجات المشروع من الأيدي العاملة والمستلزمات المادية للإنتاج، فتحتاج العملية الإنتاجية توفير المواد الأولية بالكميات المطلوبة وفي المواعيد المناسبة، إلى جانب ذلك يعتمد تحديد احتياجات المشروع من العمالة على حجم المشروع ونوع الآلات ومستوى التقنية المستخدم والعمليات الإنتاجية المطلوبة ولأن المشروع الاستثماري يعاني في الغالب من النقص في الموارد المالية فإنه يواجه صعوبات في الحصول على المواد الأولية، وكذا استقطاب المهارات والخبرات المطلوبة للعملية الإنتاجية .

6. تقدير تكاليف المشروع:

يتم في هذه المرحلة ترجمة الجوانب الفنية والهندسية للمشروع إلى الجوانب المالية والمتمثلة في تقدير تكاليف المشروع والتي تنقسم إلى نوعين:

1.6. التكاليف الاستثمارية :وهي تمثل التكاليف اللازمة لإقامة وتجهيز المشروع حتى يصبح معدا للبدء في التشغيل وتتضمن بدورها رأس المال الثابت والذي يحتوي على الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة، ورأس المال العامل والذي يمثل القيمة اللازمة لتشغيل المشروع لمدة دورة إنتاجية واحدة، ويتضمن مجموعة الأصول الرأسمالية قصيرة الأجل.

[1] – عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص52

2.6. تكاليف التشغيل :وتتمثل في تكاليف العمليات الإنتاجية من مواد أولية وطاقة محركة وأجور عمال وصيانة وتسويق وخلافه.

المبحث الرابع: دراسة تمويلية لمشروع استثماري.

1. مفهوم دراسة تمويلية:

تبدأ الدراسة التمويلية باقتراح الهيكل المالي المناسب للمشروع وذلك على ضوء الأموال المتاحة، يلي ذلك تقدير تكلفة أموال هذا الهيكل، وبناء عليه سيتخذ القرار بالقبول أو الرفض لاقتراح الاستثماري في مرحلة التقييم المالي والاقتصادي.

كما تهدف الدراسة التمويلية إلى التأكد من إمكانية توفر الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروع وتشغيله في الأوقات المناسبة بتكلفة معقولة، وبالتالي تحديد مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته المالية.

تعرف دراسة الجدوى التمويلية: بأنها الدراسة التي تعنى بتأمين التمويل الذي يغطي التكاليف الاستثمارية وبأقل تكلفة ممكنة وتوفيره باللحظة المناسبة لضمان عدم تحمل تكاليف إضافية وذلك من خلال الخطة التمويلية المبنية على المصادر المختلفة الداخلية والخارجية.

ويتعين عند إعداد دراسة الجدوى التمويلية الأخذ ببعض القواعد الهامة، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- يفضل تمويل رأس المال الاستثماري عن طريق الأسهم والقروض طويلة الأجل.
- تمويل الحد الأدنى من صافي رأس المال العامل من مصادر التمويل طويلة الأجل.
- تمويل الحاجات الموسمية بمصادر تمويل قصيرة أو متوسطة الأجل.
- تحقيق توازن بين الديون الطويلة الأجل و أرس المال المساهم، على أن الهدف هو تعظيم قيمة المنشأة.

- أي باختصار إتباع القاعدة الأساسية بالتمويل والتي تقضي بتمويل الأصول الثابتة من مصادر تمويل طويلة الأجل والأصول المتداولة من مصادر تمويل متوسطة الأجل والأموال الجاهزة من مصادر تمويل قصيرة الأجل، أي تناسب مدة الاستثمار مع مدة التمويل.[1]

2. مصادر تمويل المشروع:

مصادر التمويل الداخلية: ويندرج ضمنها:

- الأرباح المحتجزة والاحتياطيات.
- الأسهم العادية.
- الأسهم الممتازة.
- مصادر التمويل الخارجية وهي تقسم إلى ثالثة أنواع:
- مصادر تمويل قصيرة الأجل، وتضم:
- الائتمان التجاري.
- الائتمان المصرفي

1.2. مصادر تمويل متوسطة الأجل: وهي عبارة عن القروض التي يجب أن يتم سدادها في فترة زمنية تزيد عن سنة وتقل عن عشر سنوات، وطريقة حساب تكلفتها نفس طريقة حساب القروض قصيرة الأجل.

22. مصادر تمويل طويلة الأجل: تعتبر الأسهم العادية والممتازة من مصادر التمويل طويلة الأجل ولكنها مصادر داخلية للتمويل، أما أهم المصادر الخارجية للتمويل طويل الأجل فهي:

- السندات.
- التمويل بالاستئجار
- قروض مصرفية طويلة الأجل.

[1] شيماء سراج، مرجع سابق، ص31

قد يكون أرس مال المشروع عبارة عن أموال مملوكة بالكامل، أو قد يكون مزيجا من عدة مصادر كرأس مال مملوك، أو رأس مال مقترض.

على أن تكلفة رأس المال المملوك ليس هو إلا تكلفة الفرص البديلة لاستخدام رأس المال في استثمار آخر متاح أمام المستثمر ومضمون الحصول على عائده.

أما رأس المال المقترض (المختلط) قال يمكن تقييمها إلا من خلال سعر الخصم الذي يمكن استخدامه لتقييم الاستثمار.

وعليه، يمكن إيجاد التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال المختلط باستخدام الصيغة التالية:

التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال = (قيمة الديون × التكلفة) + (قيمة الأسهم العادية × التكلفة)+ (قيمة التمويل الذاتي×التكلفة) + (قيمة الأسهم الممتازة × التكلفة)/

قيمة الديون + قيمة الأسهم العادية + قيمة تمويل ذاتي + قيمة الأسهم الممتازة

خلاصة الفصل

ركزنا في هذا الفصل على المراحل والدراسات التي تلي إعداد دراسات الجدوى والتي تشكل أهمية بالغة في مراحل القرار الاستثماري، فلقد حاولنا أبراز أهم المراحل التي تمر بها الدراسة والتي تهدف إلى تسليط الضوء على موضوع دراسة التقنية[1] الاقتصادية كأحد الآليات المهمة في نجاح المشاريع الاستثمارية، بحيث تحتوي هذه الدراسة على سلسلة من الدراسات الدقيقة والمفصلة الغرض منها تحقيق صورة المشروع الاستثماري على أرض الواقع قبل انطلاقه، كما يرتكز نجاح دراسة الجدوى الاقتصادية ومنها نجاح المشروع الاستثماري ككل على عنصرين أساسيين وهما توفر المعلومات والبيانات التي تعد بها دراسات التقنية الاقتصادية

الفصل الرابع

تمهيد:

بعد دراستنا للجانب النظري لموضوع دراسة تقنية اقتصادية حقيقة ومستقبلية لمشروع استثماري سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط ما تم الوصول إليه نظريا على ما هو موجود في الواقع ومن ثم إبراز الفجوة بينهما ومحاولة معالجتها.

لذلك قمنا بتربص ميداني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر من أجل الوقوف على كيفية تمويل مشروع استثماري، ولدراستنا للجانب التطبيقي تم الاعتماد على عدة طرق منها المقابلات الشخصية للحصول على معلومات خاصة بالخدمات المقدمة من طرف الوكالة والهياكل التنظيمية كما اعتمدنا على الوثائق الداخلية لهذه الوكالة.

وانطلاق من الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ،سنتطرق إلى نظرة شاملة عن البنك وذلك من خلال تقسيمنا لهذا التقرير إلى:

- **المبحث الأول** : الهيكل التنظيمي ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر.
- **المبحث الثاني** :القرض الاستثماري"التحدي" الممول من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر.
- **المبحث الثالث** :دراسة التقنية الحقيقية والمستقبلية لمشروع استثماري" التحدي".

المبحث الأول: الهيكل التنظيمي ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر.

1-**الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر" سيدي لخضر 867:** يتمثل الهيكل التنظيمي للوكالة مما يلي :

الشكل رقم (6)الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر" سيدي لخضر 867[1]

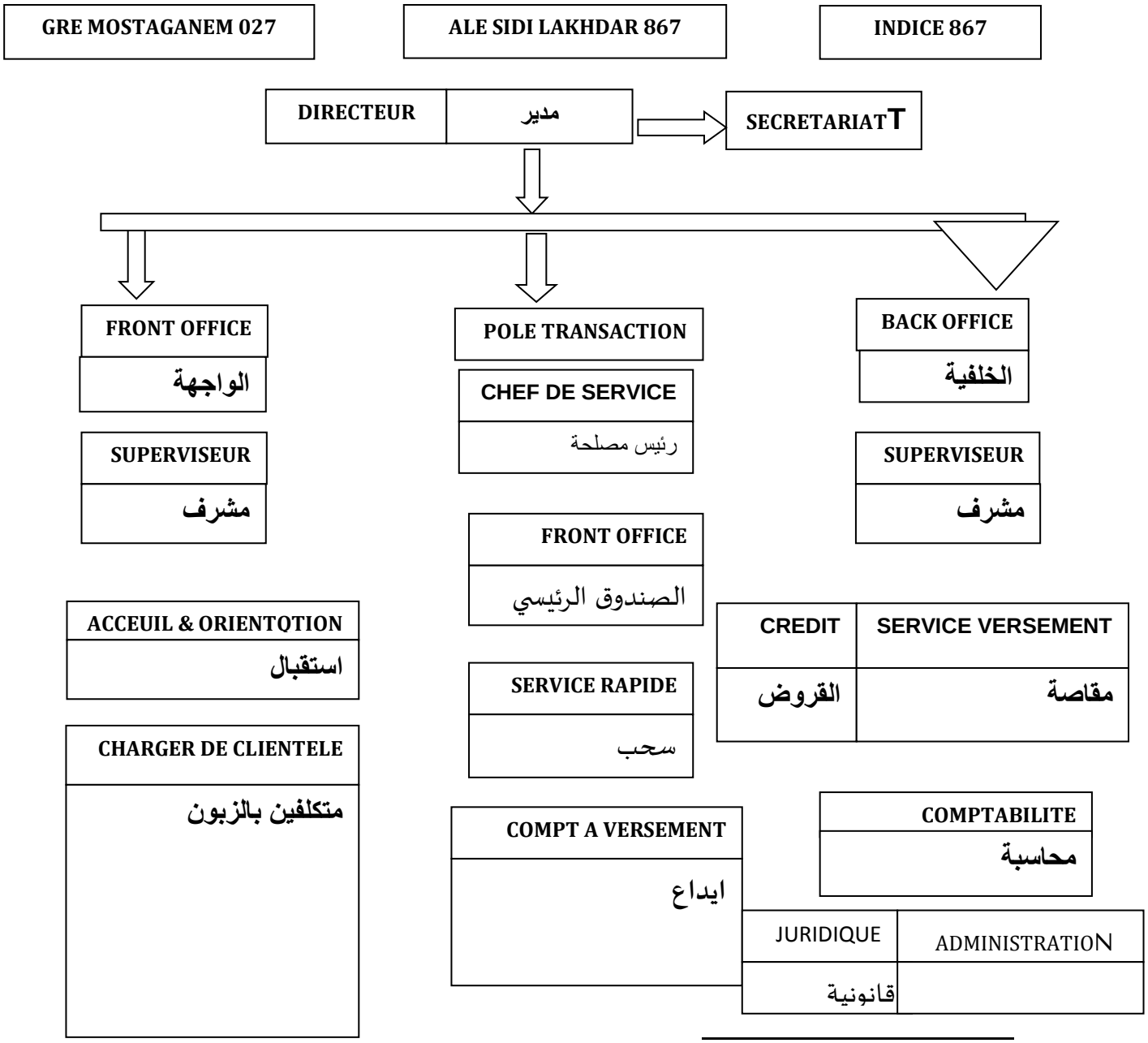

[1] بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر

المصدر : بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر 867

2-مهام وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر" سيدي لخضر 867:

تقسم المهام في الوكالة:

المدير :مهمته التوجيه، التنشيط، المراقبة، تنسيق نشاطات الفرع، تقسيم العمل بين مختلف المصارف.

السكرتارية(أمانة المديرية) :تقوم بتنظيم وظائف المسؤول.

مكاتب الواجهة:

قطب العملاء :يتكون من المشرف، الاستقبال والتوجيه، مكلف بالزبائن (أي مؤسسة تتعامل مع كل العمليات أو زيارة ميدانية)، مكلف بالزبائن متخصص بالأفراد.

قطب المعاملات :يتكون من المشرف عليه، الصندوق الرئيس ي، الخدمة السريعة، محاسبة المدفوعات.

مكاتب خلفية :يتكون من المشرف عليها يقوم بالتوجيه، وظيفة الائتمان والقرض(دراسة ملفات مصلحة القروض)، وظيفة التحويلات والتعويضات، وظيفة التجارة الخارجية وظيفة الشؤون الإدارية والمحاسبية.

3. بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لقد تعددت الهيئات البنكية المتخصصة في تمويل القطاع الفلاحي ولكل واحدة منها سياسة خاصة في ذلك. وأهم هذه الهيئات :بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي ورث هذا النشاط من البنك الجزائري سنة1982

تعريفه :هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جمع الموارد المالية الفائضة عن حاجة الجمهور والأعوان الاقتصادية لغرض إقراضها للآخرين الذين هم في حاجة إلى تمويل، وينصب نشاطها على تنميةالقطاع وإنعاشه وقد وسعت من مجال نشاطها ليمس جميع القطاعات الاقتصادية1.

نشأته :أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم 106 / 82 بتاريخ 13 مارس 1982 وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، ومع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988 عدل وأكمل بقانون01 / 88

[1] بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر

الذي حدد نهائيا بتاريخ 12 جانفي 1988 ووضع طرق العمل وإجراءات التمويل فتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحول سجل بعقد أصلي بتاريخ 19 فيفري 1989 لدى مكتب التوثيق " ميناداسان "موثق الجزائر العاصمة.

جاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، رقم أعماله اليوم54.000.000.000 دج.

في بداية المشوار كان مكون من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري ل BNA ، وأصبحت اليوم مكونة من 39 مديرية و 300 وكالة موزعة على المستوى الوطني ويشغل بنك BADR حوالي 7000 عامل بين إطار موظف نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيليه البشرية. 1.

4-المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية- :

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال على الأفراد، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي :

4-1-مبدأ الاستغلال:

يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن استقباله ويقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية، هذا مايدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.

4-2-مبدأ القرض والمخاطرة- :

بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المودعين له الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بذلك حريص عليهم حرصا يمليه المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة،وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأنهناك إثبات خطي ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.

[1] بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر

4-3-مبدأ السيولة :

يتعامل البنك مع الناس لذا نجده مجبرا ليكون جاهزا لطلباتهم إذا رغبوا في سحب ودائعهم وهذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة، أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.

4-4-مبدأ الخزينة:

ويتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن،أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي.

4-5-مبدأ الأمن:

وهنا يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية وادخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلا فالبنك كجهاز أمن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة.

5-مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن وسيلة تستعملها الدولة لتحقيق التنمية في المجال الفلاحي والريفي، وهذه النظرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بها مهمتين وهذه الأخيرة تقوم بوظيفتين هما:

- ✓ جمع الودائع.
- ✓ توزيع القروض.

نص المادة: "تتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والإعتمادات المالية على مختلف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها، وفي منح القروض والمساهمة فيما يلي طبقا لسياسة الحكومة:

- ✓ تنمية مجموع قطاع الفلاحة.
- ✓ ترقية النشاطات الفلاحية، كما تزوده الدولة بقروض أخرى قصد ضمان التمويل.

وفي هذا الإطار يقوم بنك الفلاحة والتنمية بتخصيص تمويله لـ :

- ✓ المؤسسات المالية.

- ✓ مزارع القطاع الخاص.
- ✓ تعاونية الكروم الخمور.
- ✓ تعاونية الخدمات مثل تصليح الآلات الفلاحية.
- ✓ مركز تنظيم الغابات.
- ✓ الصيد البحري.
- ✓ تعاونية التسويق.
- ✓ المؤسسات الفلاحية الصناعية بكل أنواعها.1

يمكن تلخيص مهام البنك فيما يلي :

- وضع الإمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لأجل القطاع.
- القيام بالمساهمات المالية الضرورية والنشاطات المتعلقة بالمؤسسات والنشاطات الخاصة والتي تساهم في التنمية الريفية.
- التطور الاقتصادي للوسط الفني إضافة إلى ذلك فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثل أي
- بنك يقوم بالعمليات المصرفية المتمثلة في:
- منح القروض بكل أنواعها.
- معالجة جميع عمليات البنك من قروض، صرف، خزينة.
- التعامل مع المؤسسات الأخرى.
- الالتزام والقيام بالضمانات.

[1] ⊐نك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر

- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من استيراد وتصدير كما أن البنك يقدم مساعدات خاصة لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية المجتمع الريفي خاصة أطباء وصيادلة.

ومن كل هذا يمكن القول أن البنك يعمل على تنمية القطاع الفلاحي والريفي[1] .

[1] لمادة 4 من القانون الأساس ي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: قرض استثماري"التحدي" الممول من طرف البنك

حسب الاتفاقية المبرمة ما بين وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية تعريف حول قرض الاستثمار "التحدي" و داخل الإطار القانوني1 :

بمقتضى القانون رقم 08-16 المؤرخ في أول شعبان الموافق ل 03 غشت سنة 2008 والمتضمن التوجيه الفلاحي.

بمقتضى القانون رقم 20-139 المؤرخ في 12 محرم 1442 الموافق ل 31 غشت سنة 2020 الذي يحدد كيفية المحافظة بصفة استثنائية من طرف الخزينة العمومية على دعم الفائدة نسبة فوائد القروض الممنوحة من طرف البنوكو المؤسسات المالية لصالح المشاريع الدين لديهم صعوبات بسبب كوفيد 19.

و بناء على المقرر رقم 463 المؤرخ في 05 مايو 2015 الخاص ب القروض "الرفيق" و "التحدي".

بناءا على قوانين بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

و تهدف هده الاتفاقية إلى تحديد كيفيات و شروط التأهيل لقرض الاستثماري "التحدي" و كدا التكفل بالفوائد المخفضة على هدا القرض.

1- قرض الاستثمار "التحدي" :

قرض التحدي هو قرض استثماري، مدعم جزئيا من الدولة، يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يتعلق بإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة أو مستثمرات لتربية الحيوانات، أو استغلال أراضي فلاحية مملوكة ملكية خاصة أو تابعة لأملاك الدولة.

2-شروط الاستفادة من قرض التحدي:

هناك شرطين أساسين وهما من أهم شروط الاستفادة من قرض التحدي وهما:

- عقد الامتياز أو الدفتر العقاري أو الملكية لقطعة الأرض محل القرض.

[1] الاتفاقية المبرمة ما بين وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

- المساهمة الشخصية في المشروع بين 10% و20 % من قيمة المشروع الكلية تودع نقدا في حسابكم البنكي.

يعتبر هاذين الشرطين الركائز الأساسية التي تساعد المستثمر على الاستفادة من قرض التحدي.

3-بطاقة تقنية حول قرض التحدي:

- نسبة الفوائد 0% خلال الخمس سنوات الأولى.
- المساهمة الشخصية في المشروع بين 10% و20 % من قيمة المشروع الكلية وهي من بين شروط الاستفادة من قرض التحدي.
- قيمة قرض التحدي تتراوح بين 100 مليون سنتيم و10 مليار سنتيم كحد أقصى.
- مدة إرجاع القرض بين 3 إلى 15 سنة.

4-مكونات الملف اللازم للحصول على قرض التحدي[1]:

- الفواتير الشكلية.
- الوضعية الجبائية.
- رخصة البناء (في حالة وجوده).
- عقد الملكية.
- رخصة حفر البئر من مديرية الموارد المائية.
- الاعتماد الصحي إن لزم الأمر.
- رخصة الاستغلال البيئة في حلة مشروع تربية الحيوانات والدواجن

5-المؤهلون لشروط الاستفادة من قرض التحدي:

من بين المستثمرين المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي هم كالأتي:

[1] الاتفاقية المبرمة ما بين وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية

شخص طبيعي أو معنوي حاصل على دفتر الشروط من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

- مالكي أراضي الفلاحية خاصة غير المستغلة.
- الحاصلين على عقد امتياز في إطار إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة أو مستثمرات خاصة بتربية الحيوانات في أراضي تابعة لأملاك الدولة.
- مؤسسة اقتصادية لإنتاج الفلاحي، لتثمين، تحويل أو توزيع المنتجات الفلاحية والغذائية.
- مزرعة نموذجية.
- فلاحين حاصلين على حق الانتفاع في مشروع تشجير أو اقتناع عتاد الري.

انظر" ملحق رقم "

6-المجالات المعنية من قرض التحدي :

من بين المجالات المعنية ب قرض التحدي هي:

- ✓ اشغال التحضير التهيئة و حماية الاراضي
- ✓ عملية تطوير الري الزراعي
- ✓ اقتناء عوامل و سائل انتاج
- ✓ انشاء بنية تحتية من تخزين و تحويل
- ✓ حماية و تطوير التراث البيئي و الحيواني و النباتي
- ✓ تطوير المنتوج الحرفي

من بين المشاريع الاستثمارية الفلاحية الممولة من طرف وكالة سيدي لخضر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2018 إلى يومنا هدا كان عددها 101 مشروع و هدا الدور الذي تلعبه الوكالة في تمويل القطاع الفلاحي نظرا لوجودها في منطقة ذات طابع فلاحي غني.

الجدول رقم(01): إحصائيات عن المشاريع الممولة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة سدي لخضر »"دراسة سابقة"

	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	2023/2022
تربية الدواجن	20	35	35	40	50
التشجير	10	/	/	/	/
زراعة الحبوب	60				
تربية الأبقار	/	/	/	/	/
تربية الأغنام					
زراعة الخضروات	44	10	/	60	68
التخزين والتبريد	/	/	/	/	/

المصدر بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سيدي لخضر 867

الشكل رقم(07) :المشاريع الاستثمارية الفلاحة ممولة من طرف الوكالة

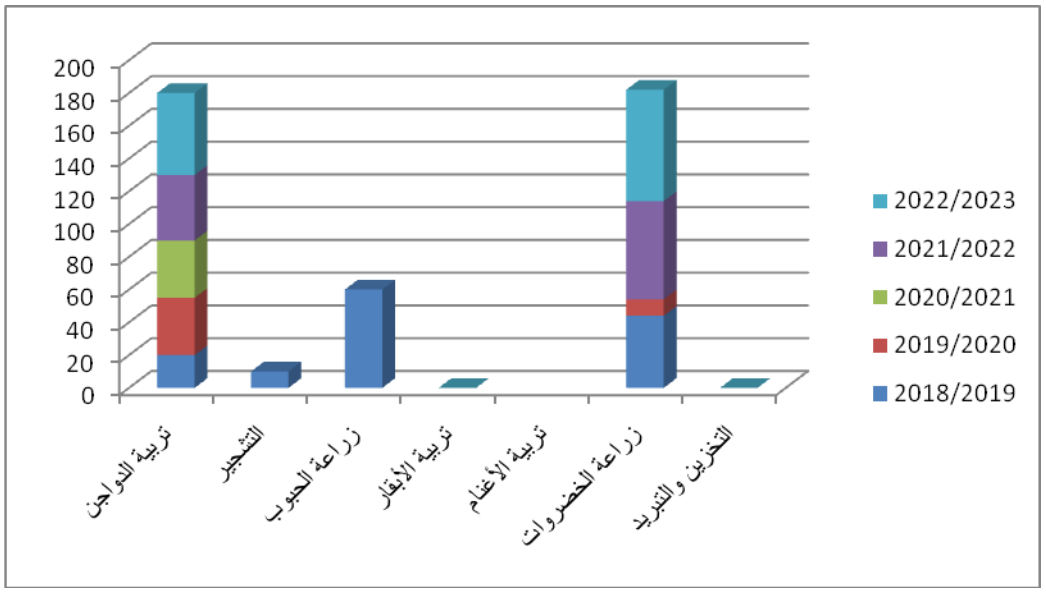

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من المؤسسة.

التحليل:

أظهر الجدول رقم (1) والشكل رقم(8) أن عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من سنة 2018 كان 134 مؤسسة قبل أن ينخفض إلى 110 في 2019، إلا أن هذا العدد شهد تراجعا بشكل كبير ابتداءا من سنة 2020 حيث انخفض العدد إلى 35 مشروع سنة 2020 و 111 مؤسسة خلال سنة 2021 قبل أن يرتفع إلى 148 مشروع سنة 2022.

الجدول رقم(02): إحصائيات عن المشاريع الممولة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر"دراسة توقعية"

	2024	2025	2026	2027	2028
تربية الدواجن	34	/	50	37	76
التشجير	/	/	/	/	/
زراعة الحبوب	60	30	40	45	50
تربية الأبقار	/	/	/	/	/
تربية الأغنام	/	/	/	/	/
زراعة الخضروات	30	40	50	60	65
التخزين والتبريد	/	/	/	/	/
المجموع	84	70	90	142	192

المصدر بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سيدي لخضر

الشكل رقم(08) : إحصائيات عن المشاريع الممولة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر"دراسة توقعية"

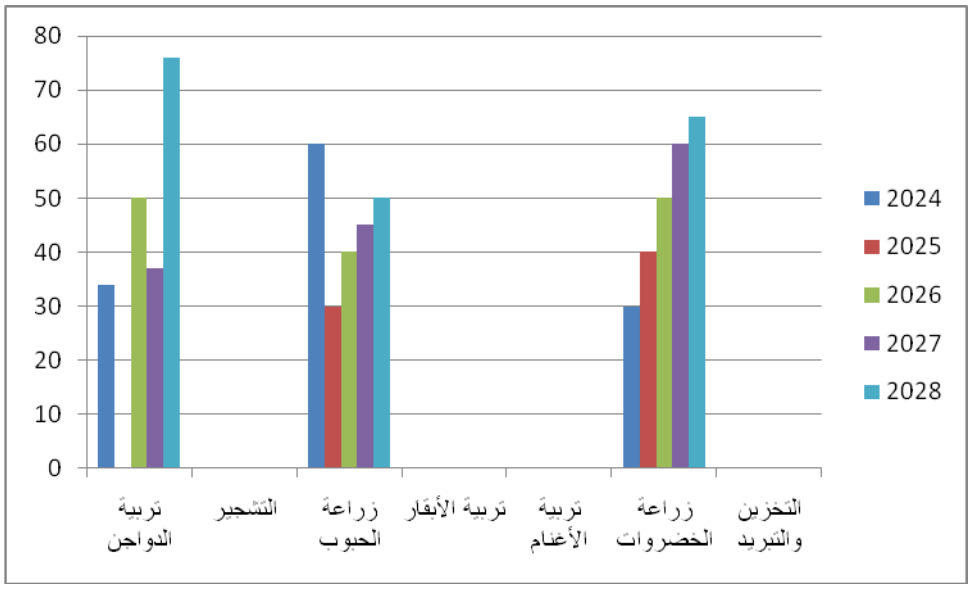

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

التحليل:

يظهر الجدول الممثل أعلاه دراسة توقعية للمشاريع الممولة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة سيدي لخضر 867 للخمس سنوات القادمة أي من سنة 2024 إلى غاية 2028 حيث من خلال هذا الجدول نلاحظ توقع تغيرات في التمويل الخاص بتمويل الدواجن من سنة إلى أخرى أي هناك ارتفاع و انخفاض وذلك راجع إلى سعر الدواجن و الأدوية الخاصة بتربية هذه الفئة كما أنها من التمويل معرضة للأمراض والعوامل الطبيعية التي تؤثر على هذا النشاط مثل : الحرارة و الرطوبة. أما في ما يخص زراعة الحبوب و الخضروات نلاحظ توقع في ارتفاع المستثمر من سنة إلى أخرى , و في ما يخص التمويل الخاص بتربية الأبقار و الأغنام نتوقع انعدام التمويل خلال 5 سنوات القادمة وذلك يعود إلى نقص في استيراد الأبقار بينما في 3 سنوات القادمة سيكون هناك استيراد هذه الفئة من طرف مساعدة الهيئات الداعمة ((ANADE ,CNC, ANGEM) .

المبحث الثالث : دراسة التقنية الحقيقية والمستقبلية لمشروع استثماري"التحدي"

دراسة الجدوى

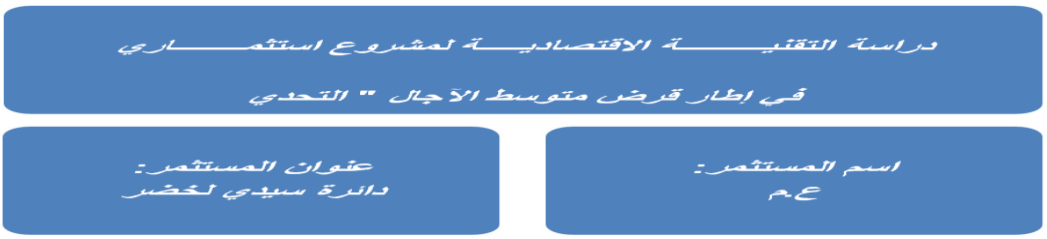

مستغانم يوم 12 /2022/10

اسم ولقب مسير المشروع : ع.م

العنوان: سيدي لخضر.

دائرة: سيدي لخضر.

ولاية مستغانم

إلى السيد مدير البنك الفلاحة والتنمية الريفية

وكالة سيدي لخضر رقم " 867".

الموضوع : طلب قرض بنكي استثماري في إطار التحدي لشراء:

لي الشرف العظيم أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بطلبي هدا المتمثل في قرض بنكي بقيمة 5636030.40 دج لتمويل مشروع استثماري الخاص بي و ذلك لاقتناء المعدات التالية و التي قيمتها تمثل القيمة الإجمالية للمشروع 038.00 045 7دج:

- جرار، محراث، مقطورة، خزان مائي، محرك. غطاء المحاصيل. بخاخ. بلاستيك، بيوت بلاستيكية ، أسلاك مجلفنة. أنابيب. إمدادات شبكة ألإدارة المحلية بما في ذلك التنقيط بالتنقيط لثقافة البلاستكية

و في الأخير تقبلوا مني فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء صاحب المشروع

معلومات عامة حول مشروع.

- تحديد هوية المستثمر
- تحديد المزرعة
- وصف المشروع
- موقع العملية للمشروع
- اتساق المشروع ونوعه
- التقاليد الفلاحية في مكان المشروع

الدراسة التسويقية للمشروع الاستتماري

- طبيعة استماراث
- طبيعة المنتجات التي يتوقعها المشروع
- عدد الموظفين
- جدول انجاز المتوقع (العمل الذي سيتم تنفيذه في سنة).

الدراسة الفنية للمشروع

نهج البيئة والاستدامة

الدراسة التمويلية للمشروع الاستثماري" التقييم المالي للمشروع"

- استثمارات في المعدات
- نفقات التشغيل
- ايرادات المشروع
- صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الدخلي

- الترتيبات المالية
- جدول السداد الاستهلاك استثمارات
- امتلاك الاستثمارات
- نتائج التشغيل المنفتحة
- جدول البيانات الداخل
- تقارير التشغيل

الآثار الناجمة عن المشروع

يتكون هذا من تقييم جميع التأثيرات على مستوى:

- البيئة
- خلق فرص العمل
- الاقتصاد المحلي

تقديم:

المشروع الاستثماري الذي يرغب المستثمر في تنفيذه له أهمية اجتماعية واقتصادية ومالية ذات أولوية من خلال إعادة تأهيل وتنشيط الإنتاج الفلاحي وخاصة قطاع البستنة السوقي و المكثف في زراعة الحمضيات والزيتون، لإعداد التربية وبطريقة جيدة لإدخالهم في عملية الإنتاج الوطني للخضروات.

من خلال مشاركتها في إحدى تلبية الطلبات المحلية والوطنية المتزايدة بشكل كبير على منتجات البستنة السوقية المتنوعة من المزرعة ستسدد عدم توفر المنتجات البستنةالموسمية في السوق.

هذا المستثمر المستقبلي لديه أيضا مهارات الفنية في الدراية الزراعية، والوسائل المالية اللازمة لتزويد وحدة بشكل صحيح بالمداخلات الزراعية.

1. بيانات المشروع العامة

❖ تحديد هوية المستثمر

1-1-تقديم المستثمر:

- ✓ الاسم: " ع . م "
- ✓ العنوان: دوار سيدي لخضر دائرة ولاد مالح.
- ✓ ولاية: مستغانم.

2-1-تحديد المزرعة

لديه 05 آر 07هكتار

لديه 07 هكتار و05 آر

أراضي المستسقية 7 هكتار

تكمينات خطة استزراع و الرزراعة المؤقة "انظر الجدول 1،2،3"

الوضع القانوني للأرض

الشكل القانوني للاستغلال الزراعي

شخص طبيعي

3-1-وصف المشروع

موقع المستثمر:تقع المزرعة في الجنوب الشرقي لمدينة سيدي علي، على بعد 10,9 كم من وسط مدينة سيدي ،ناحية ولاد مالح.

4-1-تنافش المشروع

يتكون المشروع من إنتاج منتجات السنة السوقية من الزراعة البلاستكية لمنتجات السنة والزراعة البلاستكية لتنفيذ هذا المشروع لزيادة الإنتاج الزراعي والمحاصيل .

جدول رقم 03: وصف المستثمرة الزراعية.

تحديد المستثمرة الفلاحية

اليد العاملة الفلاحية	عائلية	موظف	موسمي	المجموع
	3		10	13

اليد العاملة الفلاحية:

المساحة الفلاحية					
سطح العملية	دولة خاصة	غرض خاص	إيجار	آخرون	المجموع
إجمالي المساحة الزراعية	7.05				**7.05**
منطقة الزراعية	7.05				**7.05**

مساحة الأرض المستغلة زراعيا 2022-2023

التعيينات	الأسطح المروية	المنطقة غير المروية	إجمالي العرض المحصول HA	الاستخدام والتسويق
خطأ غير مشغول	5.05		5.05	طريقة بيع الإنتاج الزراعي في موقع الإنتاج في المركز الأول أو أسواق الجملة للخضر والفواكه الموجهة للسوق المحلي والوطني وفق لساحة الفناء أو المنصة الزراعية.
شعير				
جدول الكرمة والتين النبات				
جدول الحمضيات المشمش				
زراعة مكثفة				
في الموسم المكثفPDT				
الموسمA المكثفPDT				
بلاستيك				
الخرشوف في المساحة الزراعية	2.00		2.00	

البطيخ في المساحة الزراعية				
المجموع	7.05		7.05	

الإنتاج الحيواني خلال السنة 2023/2022

الموارد المائية

موارد الماء	أصل	واد شلف	تدفقL /s	
	عدد نقاط الماء	1	عمق ML	
الحالة المادية للمادة	صيانة المعتدلة	قائمة المواد المذكورة في جدول المواد الموجودة و وجود نقطة مياه تتداخل فقط مع مسؤولية القلة ثم ذكرها وفقا لإعلانه الشفهي الذي أعرب عنه.		
تأثير المشروع على البيئة			لا توجد آثار سلبية أو ضارة	

PDT . ملحوظة : بطاطا

جداول رقم 04: وصف الصيانة الزراعية

العمالة الزراعية

العمالة الزراعية بما في ذلك:	عائلية	موظف	موسمي	المجموع
	3.00		15.00	18.00

المِنطقة الزراعية

الحملة الزراعية 2023-2028

سطح العملية	دولة خاصة	غرض خاص	ايجار	آخرون	المجموع
إجمالي المساحة الزراعية	7.05				7.05
منطقة الزراعية	7.05				7.05

دراسة توقعية لخمس سنوات القادمة أي من 2023الى غاية 2028

توقع الإنتاج الحيواني

العدد	ماشية الألبان	الدواجن	أغنام
	/	/	05

إنتاج نباتات المحاصيل المتوقعة لخمس سنوات القادمة أي من 2023 الى غاية 2028

التعيينات	الأسطح المروية	المنطقة غير المروية	إجمالي العرض المحصول HA	الاستخدام والتسويق
خطأ غير مشغول				طريقة بيع الإنتاج الزراعي في موقع الإنتاج في المركز الأول أو أسواق الجملة للخضر والفواكه الموجهة للسوق المحلي والوطني وفق لساحة الفناء أو المنصة الزراعية.
شعير				
الكرمة والتين والنبات				
جدول الحمضيات والمشمش				
زراعة مكثفة	2.00		2.00	
في الموسم المكثف PDT	2.00		2.00	
الموسمA المكثف PDT				
فلفل أخضر				

الخرشوف في المساحة الزراعية	2.00		2.00	
البطيخ في المساحة الزراعية	1.05		1.05	
المجموع	7.05		7.05	

مـوارد الميــاه

موارد الماء	أصل	واد شلف	تدفقs/ L	بئر
	عدد نقاط الماء	1	عمقML	1
الحالة المادية للمادة	صيانة المعتدلة	قائمة المواد المذكورة في جدول المواد الموجودة و وجود نقاط صفقة يلتزم بها المدير و حسب المستثمر سوف يكون هناك بئر.		
تأثير المشروع على البيئة ايجابي		بدون تأثير ايجابي أو سلبي		

تعيينات	2024-2023	2025-2024	2026-2025	2027-2026	2028-2027
خطة غير مشغولة					
شعير	0.44	0.44	0.44	0.44	0.44
زراعة الكرمة					
زراع الحمضيات و المزارع					
عمال التجهيز المكثف					
الموسم المكثف	2.00	1.12	1.12	1.12	1.12
الموسم المكثف					
فلفل أحمر حار		0.44	0.44	0.44	0.44

الخرشوف الميداني	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00
بطيخ	3.05	3.05	3.05	3.05	3.05
المجموع	7.05	7.05	7.05	7.05	7.05

الجدول رقم 05: المساحة المتوقعة لزراعة لخمس سنوات القادمة أي من 2023الى غاية 2028

	2024	**2025**	**2026**	**2027**	**2028**
دواجن	34	-	50	37	76
تشجير	-	-	-	-	-
زراعة الحبوب	20	30	40	45	50
أبقار	-	-	-	-	-
أغنام	-	-	-	-	-
زراعة خضر	30	40	50	60	65
آخرين	-	-	-	-	-
المجموع	84	70	90	142	192

التقاليد الزراعية لمنطقة الدراسة .

تشتهر منطقة سيدي علي نمطين للإنتاج الزراعي كلاسيكيات بما في ذلك واحد و الحيوان الآخر.

لإنتاج المحاصيل:

منطقة سيدي علي هي منطقة مخصصة للزراعة المكثفة في السوق وخاصة البطاطس في الموسم المكثف بامتياز وغيرها من البستنة السوقية في الحقول المفتوحة وأشجار الفاكهة الريفية الواسعة مثل أشجار الزيتون وأشجار التين ، يزرع أشجار الحمضيات، أشجار المشمش،أشجار البرقوق، وأشجار الكمثري بدرة أقل.

للإنتاج الحيواني:

تربية الحيوانات تختلف:

- تسمين الأغنام ومزارع الأغنام التقليدية
- تربية الدواجن والبيض وتربية الماشية الحلوب.

طبيعة الاستثمار المراد القيام به:

الهدف الرئيسي هو الإنتاج سوق، منتجات الحدائق من الاستزراع البلاستيكي لهذا الغرض،سنكون مجهزين بـ 11 نفقا زراعيا كاملا للدفعة كاستثمار من معدات بما في ذلك الجرار الهوائي والمعدات المرتبطة به "انظر الجدول رقم 04"، هيكل الاستثمارات المتوخاة المستقبلية "و الجدول رقم 05 "طبيعة الاستثمارات المتوخاة.

المرحلة الأولى: يتكون المشروع أولا من تجهيز 11 صوبة قمعية

المرحلة الثانية: وهي التي تغطي الدفعات الزراعية في الأنفاق الزراعية في الأغشية البلاستيكية والأسلاك وتركيب معدات التصوير والمعدات بما في ذلك الجرار الهوائي والمعدات الملحقة المذكورة سابقا.

طبيعة المنتجات

أولا يكمن الهدف الأساسي في تزويد المنطقة من خلال سوق الجملة في "سوق الليل" بمنتجات الحدائق السوقية من الاستزراع البلاستيكي خلال شهري مارس و يوليو.

هدفنا الوحيد هو جعل هذه المنتجات النباتية متوفرة في السوق بأسعار تنافسية ومتاحة كل يوم خلال أشهر الإنتاج للمستهلكين، وإنتاج منتجات الحدائق على مدار العام.

الجدول رقم 06: هيكل الاستثمارات المتوخاة "حسب الفاتورة الشكلية"

هيكل الاستثمارات المتوخاة			التحدي قيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
طبيعة الاستثمار			
زراعة مختلفة	/		

البنية التحتية			/			
التركيبات المعقدة			/			
المجموع 1						
المواد و الأدوات	المواد المرفقة بالطريقة	شعبية		جرار من نوع SONALIKA 75CV DI RX 2RM		1 866 150.00
		تحضير الأرض		محراث غطاء 18×16 حامل		286 650.00
				محركات 3 علب		235 638.00
		علاج البذر				
		التسميد		1000 لتر		437 850.00
		المجموع 2				2 827 188.00
		الري	1,0	نوع المحرك		585 000.00
			1000.0	الأنابيب		351 000.00
				إمدادات شبكة الإدارة المحلية بما في ذلك		
			0.44	لزاعة البلاستيك		128 700

		المجموع 3				1 064 700.00
		المحصول	/			
			/			
		المجموع 4				
		معدات الأدوات المتنوعة	/			
			/			
المجموع5						
مجموع المواد الأدوات						3 891 888.00
معدات النقل			1	خزان 3000 لتر		257 400.00
			1			386 100.00
المجموع 6						643 500.00
معدات المكتب			/			
المرافق الاجتماعية			/			
عبوات قابلة للاسترداد			/			
						2 509 650.00
إصلاح الرئيسي			/			
الحيوانات الحية			/			

المعدات قيد التقدم	/		
إجمالي الاستثمار TTC			**7 045 038.00**

تكلفة الاستثمار:

تقيم تكلفة الاستثمار ب " د ج" وفي %

الطبيعة		المبلغ ب د ج	%
الأراضي			
زراعة الفاكهة			
البنايات			
أعمال البنية التحتية			
التركيبات المعقدة			
المواد والأدوات		3 891 888.00	55.24
معدات النقل		643 500.00	9.13
معدات المكاتب			
المرافق الاجتماعية			
عبوات قابلة للتدوير			
التركيبات والتركيب		2 509 650 .00	35.62
الحيوانات الحية			
الإصلاح الرئيسي			

المعدات قيد التقدم			
التكلفة الإجمالية		7 045 038.00	100.00

الجدول رقم 07: تكلفة الاستثمار

- تم تقديم التكلفة العامة للمشروع 7 045 038.00 دج
- يتم تمويله على شكل ائتمان من بنك بدر يصل إلى ارتفاع 80%.

القيمة الإجمالية للمشروع	**7 045 038.00 دج**	**%100**
قيمة قرض المطلوب من المستثمر	5 636 030.40 دج	%80
نسبة المساهمة المستثمر	1 409 007.60دج	%20

الهيكل التنظيمي للمشروع « نسبة التمويل المشاركة في الاكتفاء الذاتي الغذائي من حيث هذه المنتجات وزيادة معدل الاستهلاك

عدد الموظفين:

يتكون عدد الموظفين "أنظر جدول رقم 6": احتياجات اليد العاملة الفلاحية في السنة ن+1

الجدول الزمني للانجاز المتوقع:

الجدول رقم 08: متطلبات العمل أو الأفراد في العام "ن+1"

بيانات المشروع	عدد محطات العمل	الراتب الشهري للفرد	رواتب السنوية
أعمال الزراعة الموسمية	5	30 000.00	150 000.00
المجموع	5	30 000.00	150 000.00

التذكير بالإجراءات المخطط لها هذه الإجراءات سيتم تنسيقها في برنامج مخطط مسبقا ويعتمد المستثمر بتنفيذه في ما يتعلق في جدول عمل المدروس بإتقان

جدول رقم 09: جدول انجازات الإجراءات المخطط لها.

الاستمرار والتكيف	التعيينات/ الحملات	23/24	24/25	25/26	26/27	27/28	المجموع
	بيوت بلاستيكية فلاحية كاملة	15	15	15	15	15	15

شهر البداية: اكتوبر 2023

1. **الجدول الفني للمشروع:**

مشروع تطوير الزراعة شعبة البلاستيكية وسوق البستنة بشكل مكثف وتحديث الزراعة البلاستيكية.

هذا المشروع له مردودية، وذلك لتوفر شروط نجاح الإنتاج الفلاحي المراد إنتاجه مثل:

- توفر الماء ومنابع المياه.
- تضاريس مسطحة.
- مناخ معتدل ورطب.

يتلائم مع الإطار:

تحديث وتكييف أنظمة الإنتاج النباتي بما في ذلك تربية دودة القز التي تميلها الإرشادات الفنية لخطة تنمية قطاع الزراعية البلاستيكية وفقا للتقنيات والمعايير الحديثة.

من تطوير من منطقة سيدي علي إلى المبادئ التوجيهية لاستدامة وهي: مقبول اجتماعي

التوظيف المباشر:

القوة العاملة المخطط لها على مدى القصير و المتوسط هي 05 أفراد، أي ما يعادل 05 أسر أي عدد السكان يقارب 25 شخصا يستفيدون تثبيث هذا المشروع و المزيد من القوى العاملة غير المباشرة في الدائرة التجارية لهذه المنتجات.

الحد الأدنى من الربح

- تشكيل منتجات البستنة في الأسواق القريبة من المحيط في جميع أنحاء الولاية.
- الجداول الاقتصادية من خلال الاستغلال و توليد موارد مالية في هذه المنطقة.

- تحسين وتحدث الإنتاج النباتي المتنوع وبالتالي المكثفة والتسويق البستنة مع احترام البيئة فيما يتعلق بتدخلنا وخبرتنا في الأعمال المختلفة التي يتم تنفيذها بالاشتراك مع الشركاء بالإضافة إلى جميع الانجازات المذكورة أعلاه ستكون المساهمة الشخصية عينة والتي ستستخدم لتزويد المزرعة، المدخلات الزراعية.

الوضع الحالي:

أنظر الجدول 8 و9: جداول عوامل الإنتاج الحالية

بالنسبة لمعدات الري و نقطة المياه، التي بحوزتنا: يتم الحصول عليها بما في ذلك الحملات الزراعية السابقة.

التقييم المالي الحالي:

الاستثمارات من حيث المعدات بما في ذلك تجهيز 11 صوب نفقا زراعي كامل ومعدات الري المذكورة أعلاه ومعدات الجر بما في ذلك جرار هوائي ومعدات إضافية " جدول رقم 4 هيكل الاستثمارات المتوخاة، والجدول رقم 5 طبيعة الاستثمارات المخطط لها".

ملحق رقم 10: الدخل والإنفاق من الإنتاج النباتي الحيازة حسب الجملة الزراعية المتوقعة.

ملحق 11 و12 خطة بنيوية للمحاصيل والدخل الزراعي لمنطقة المزرعة وإنفاق الإيرادات إنتاج المحاصيل.

الجدول رقم 10: عوامل الإنتاج الموجودة

	النوع			القيم المالية الحالية
عوامل	الأرض الزراعية			
	زراعة الفاكهة			
		إجمالي البيانات		
	البنيات			

إنتاج الملكية الحالية	أعمال البنية التحتية	الفريق تشغيلي واد شلف مدة الإنجاز	2022	161 353.42
		1 حفرة التراكم مغطاة بغشاء بلاستيكي بسعة700 متر مكعب في عام الإنجاز.		
			إجمالي الأعمال	161 353.42
			بناء	161 353.42
			إجمال الأعمال	161 353.42
الموجودة في 12 أكتوبر 2022				

جدول رقم 11

الموجودة في 12 أكتوبر 2022			القيمة الحالية	القيمة السوقية
التركيبات المعقدة				
المواد و الأدوات	شعبية	/		175 000.00
	تحضير الأرض	/		
	البذور والتسميد	/		
	علاجه	/		
	الري	المحرك من نوع 3 أسطونات عام 2003		
	محصول	/		

		أدوات مختلفة	/		
	إجمالي المواد و الأدوات				175 000.00
	معدات النقل		/		
	معدات الكاتب		/		
	المرافق الاجتماعية		/		
	عبوات قابلة للاستراد		الصناديق البلاستيكية		62 000.00
	التركيبات والتراكيب		/		
	الحيوانات الحية		/		
	الإصلاح الرئيسي		/		
	معدات قيد التقدم		/		
	المجموع الإجمالي				62 000.00

دخل المزرعة وخطة المحاصيل.

إيرادات إنفاق المنطقة.

جدول رقم 12

التعيينات	المساحة	الحملة الزراعية
خطأ غير مشغول		
شعير		
زرع الكرمة وشجرة التين		
زراعة الحمضيات		
عمال التجهيز المكثف		

البطاطس في الموسم المكثف	2.00	1 990 000.00
الموسم المكثف"أ"		
فلفل أحمر		
الخرشوف الميداني	2.00	3 612 000.00
البطيخ في الميدان	3.05	1 059 875.00

التعيينات/الحملات الزراعة	2024	2025	2026	2027	2028

المجموع	**7.05**	**6 661 875.00**

المساحة الكلية	7.50	7.50	7.50	7.50	7.50
راس المال للهكتار	362 835.86	430 155.36	444 252.88	454 103.27	480 770.14
التعيينات/الحملات الزراعة الاسمدة	2024 283 835.00	2025 319 681.00	2026 329 648.00	2027 339 615.00	2028 349 582.00
إجمالي الإيرادات	2 721 268,95	3 226 165,2	3 331 896,6	3 405 774,52	3 605 776,05
السماد العضوي	18 000.00	18 496.00	18 736.00	18 976.00	19 950.00
إجمالي التكاليف	781 087 . 50	896 768.19	1 015 429.50	1 045 715.5	1 087 864.50
مضادة اعشاب الضارة	15 000.00	153 223.69	15 600.00	16 200.00	18 960.00
راس الما ل الصافي بدور	1 940 181.45 108 652.50	2 329 397.01 148 142.50	2 316 467.10 255 109.50	2 360 059.02 262 076.50	2 526 911.55 269 076.50
الوقود و الطاقة الكهربائية	196 000.00	228 086.00	227 056.00	233 296.00	239 536.00
فيلم بلاستيك	144 600.00				
مستهلك الري	150 000.00	167 040.00	169 280.00	175 552.00	181 760.00
إجمالي التكاليف	781 087.50	896 768.19	1 015 429.00	1 045 715.50	1 078 864.50

جدول رقم 13 التكاليف المتوقعة في السنوات المقبل

إيرادات المشروع: جدول رقم 14 ناتج رأس المال

جدول رقم 15 تطور رأس المال الصافي

سنة	2024	2025	2026	2027	2028
تطور رأس المال	1 940 181.45	2 329 397.01	2 316 467.10	2 360 059.02	2 526 911.55

يمثل الجدول المدون أعلاه توقعات إيرادات المشروع من فترة 2024 إلى 2028

من خلال الجدول نلاحظ و نتوقع تطور رأس المال و ارتفاع من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى الأرباح المرتقبة على هذا المشروع أي أن المشروع الممول ناجح.

يمثل الجدول توقعات التكاليف الناتجة عن المشروع الممول من طرف الوكالة في إطار قرض التحدي خلال 5 سنوات ,حيث نلاحظ ارتفاع في التكاليف من خلال تقديرات الجدول من سنة إلى أخرى و ذلك راجع إلى ارتفاع في أسعار الأسمدة و البذور مما ينتج عنه ارتفاع في إجمالي التكاليف.

الآثار الناجمة عن المشروع:

يتكون هذا الجزء من تقييم جميع التأثيرات التي يمكن أن تحدثها هذه العملية من حيث:

- **البيئة:**

هذا النشاط غير ملوث وهذه الوحدة الحديثة ستجعل من الممكن الحفاظ على التربية وإثرائها بالسماد العضوي كمادة مضافة يتم إحضارها من المزارع الأخرى للإنتاج الحيواني، بما في ذلك تربية الأبقار الحلوب التي سيتم ترسيبها في قطعة الأرض التي تضم الزراعة البلاستيكية وتسويق البستنة بكثافة لإثراء التربية بالنتروجين، وبالتالي فهي مفيدة للتربة، وبالتالي التخلص من النفايات في الخارج، وبالتالي لا يوجد تأثير ضار على البيئة، من حيث أن العملية تطلق أي نفايات تضر بالبيئة.

- **خلق فرص عمل:**

ستخلق الوحدة الوظائف موسمية في عدد 05 أسر لإطعام ما لا يقل عن 20 شخص لرعاية الاقتصاد المحلي.

سيسمح هذا المشروع بإحياء هذه المنطقة مرة أخرى وخلق ديناميكية أخرى وخلق ديناميكية اجتماعية واقتصادية وتعزيز إمكانات المنطقة من حيث الإنتاج النباتي، بنا في ذلك الزراعة البلاستيكية وإنشاء محطات عمل للعمال الموسميين بالإضافة إلى الوظائف الدائمة التي ستقلع من هذا النشاط المهم الذي ستشغله أسرته.

خلاصـــة الفصل:

هذا المشروع الاستثماري مربح جدا من الناحية المالية والاقتصادية، وله آ ثار ايجابية على المجال الاقتصادي وتأثير ايجابي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

سيسمح بتوليد قيمة المضافة مضافة كبيرة والتي سيتم توجيهها في المستقبل القريب نحو الاستثمارات في المواد الزراعية، وبالتالي يتم إعادة استثمار أخر في الوحدة لمزيد من تطويرها وتحديثها من الناحية التكنولوجية ومن حيث تعرف كيفية إجراء الزراعية البلاستيكية. وإرضاء السوق الوطني من حيث تسويق منتجات البستنة المكثفة في السوق.

الخاتمة

خاتمة:

تطرقنا في الفقرات السابقة، ولو بشكل مركز و مقتضب الى العديد من مكونات دراسات التقنية الاقتصادية والفنية المتعلقة بالمنشأة الاقتصادية الاستثمارية في مراحلها التخطيطية و التنفيذية والتشغيلية، كإعداد المشروع و توقعات الطلب والطاقة الإنتاجية والتمويل و الاستثمارات المطلوبة وتكاليف الإنتاج والإيرادات وتسويق المنتجات و غيرها، كما تحدثنا عن التحليلات الاقتصادية والمالية والتقييم الاقتصادي اللاحق للمشروع و مقاييس الربحية التجارية والاقتصادية له.

إن الهدف من هذا الاستعراض المكثف، كما نوهنا في المقدمة، هو توفير أداة علمية مبسطة نضعها في أيدي الاقتصاديين والمهندسين والإداريين العاملين في مجال التنمية والأعمار. و طالما أن الدولة قد تبنت أسلوب اللامركزية في عملية إعادة بناء واعمار الجزائر الجديدة من خلال تطوير اقتصاد الدولة وخاصة القطاع الفلاحي، فان ذلك سيتطلب استخدام عدد كبير من الكوادر في مختلف الاختصاصات وان هذه الكوادر ستحتاج إلى الأساليب والوسائل الحديثة والمتطورة لتتمكن من التخطيط السليم للمشروعات المطلوبة وتنفيذها بوسائل متطورة تضمن تطبيق المواصفات الفنية الجيدة، إضافة إلى النزاهة التنفيذية المطلوبة، تمهيدا لتشغيلها بكفاءة وأداء اقتصادي يساهم بشكل ايجابي في تحقيق أهداف برامج التنمية. وهذه المذكرة هي إحدى الأدوات و الوسائل التي نضعها بين أيدي زملائنا من الطلاب.

وإذا كان لابد من أن نقدم لزملائنا الطلاب في مجال التخطيط و التنمية، من مشورة أو نصيحة، من خلال الممارسة و الخبرة الطويلة فإننا نود أن نؤكد لهم :

أولا: بأن الهدف المطلوب هنا هو ليس إنشاء مشروع بحد ذاته، بل ما سيقدمه من مساهمة ايجابية بعد انجازه وتشغيله في توفير المنتجات والخدمات التي يحتاج إليها المواطن بأفضل نوعية متاحة وأقل كلفة ممكنة، بما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة والمتصاعدة والتقدم و بالتالي التطور للمجتمع عموما.

ثانيا: نود أن نؤكد لهم، بأنه لا يمكن تنفيذ أي مشروع تنموي ومن ثم تشغيله بدون مجابهة المشاكل والمعوقات أو حتى حدوث بعض الهفوات والأخطاء. والمهم هنا هو ليس التغاضي عن تلك المشاكل والأخطاء، بل المهم والواجب هو تشخيص تلك المعوقات والأخطاء بأسرع وقت ممكن، ومعالجتها والتجنب تكرارها ووضع المشروع في المسار الصحيح المقرر له.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن مبرر وجودهم في نطاق ذلك المشروع هو لحل المشاكل والمعوقات وتصحيح الأخطاء التي تحدث، و إلا تنتفي الحاجة لوجودهم في المشروع أساسا.

و أخيرا أقول لزملائي : فكروا بعمق وكفاءة، حللوا الأمور بأسلوب علمي دقيق، جابهوا الواقع بكل موضوعية، وتعاملوا مع الأمور الفنية والاقتصادية بمنهجية علمية، ومما لا شك فيه أنكم ستصلون إلى الحقيقة أو ربما إلى جانب كبير منها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

مراجع باللغة العربية:

الكتب :

1. أحمد رجب عبد العال د. أحمد رجب عبد العال كتاب مبادئ المحاسبة،– أستاذ المحاسبة بجامعة الإسكندرية ورئيس قسم المحاسبة بجامعة بيروت العربية، مركز الكتب الثقافية 1983م

2. د عبد العزيز مصطفى عبد الكريم،دراسة الجدوى و تقييم المشروعات، دار الحامد،عمان،2004،

3. د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية،دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية ومع المشروعات،الدار الجامعية،الإسنكدرية 2000،

4. شيماء سراج "تقييم المشاريع و خطوات دراسة الجدوى وفق لمنهج منظمة الامم " دار النشر مكتبة العربية للكتب

5. فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق، عمان، .2006

الرسائل الجامعية:

1. بلقايد ابراهيم مذكرة تخرج تحت عنوان "تقييم المشاريع"

2. حويو فضيلة، إدارة الأعمال الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، ،2004/2005

مراجع باللغة الاجنبية:

الكتب :

1. Ban busiaux, «pécision d'investissement et calcul economique dans léntreprise», paris, 1990,
2. bridie M.Michailofs, op, cit
3. Livre de NORTON REAVER « ORIGINE DE L'INVESTISSEMENT »

المواقع الإلكترونية:

1. Https://www.uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/117/117_2021_10_17!08_40_35_P
2. site internet ABSTRACT

مراجع ومصادر أخرى:

1. الاتفاقية المبرمة ما بين وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
2. لمادة 4 من القانون الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.
3. بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر
4. قرارات التنظيمية خاصة بالبنك الفلاحة و التنمية الريفية.
5. المادة 68 من الأمر رقم03_11 المتعلق بالنقد والقرض. حسب الجريدة الرسمية العدد 52، المؤرخة في 26 أوت 2003.
6. محاضرات مقياس تقييم المشاريع من إعداد د/مجدوب

الملاحق

الملحق 01:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

ANNEXE 01

BANQUE B.A.D.R
G.R.E DE MOSTAGANEM « 027 »
A.L.E DE SIDI LAKHDAR « 867 »

NOTE DE PRESENTATION DE DOSSIER DE CREDIT
« Projet d'investissement »

- NOM OU RAISON SOCIAL : /
- ADRESSE FISCALE : /
- ADRESSE DU COURRIER : /
- N° DE COMPTE COURANT : / DATE D'OUVERTURE : /
- DATE DE CREATION DE L'ACTIVITE : /
- DATE D'ENTRE EN RELATION : /
- NOM DU GERANT POUR LES PERSONNES MORALES : / NBR D'ASSOCIES : /
- TYPE DE L'ACTIVITE : /
- TYPE D'EXPLOITATION OU DE L'ENTREPRISE : /
- N° DU REG DE COM OU CARTE D'AGRIC : / DATE DE DELIVRANCE : /
- FORME JURIDIQUE DE L'EXPLOITATION OU DE L'ENTREPRISE : /
- DOMICILIATION BANCAIRE PRECEDENTE : /
- CHIFFRE D'AFFAIRE DE L'EXPLOITATION DA : /
- CAPITAL SOCIAL POUR LES ENTREPRISE DA : /
- MOUVEMENTS CONFIES À LA BANQUE DES 12 DERNIERS MOIS DA : / **DA**
- SUPERFICIE DE L'EXPLOITATION POUR L'AGRICULTURE SUR ACTE : / S.A.U :
- COUT TOTAL DU PROJET DA / **DA**
- APPORT DU PROMOTEUR EN NUMERAIRE DA : / **DA**
- APPORT DU PROMOTEUR EN NATURE (ESTIMATION PAR UN EXPERT) DA : /
- AIDE DE L'ETAT S'IL A LIEU DA : /
- CREDIT BANCAIRE SOLLICITE : / **DA**
- TYPE DE PRET SOLLICITE : /
- DATE DE DEPOT DU DOSSIER DE CREDIT : /

ELEMENT DE BASE DU DOSSIER AYANT SERVI A L'ETUDE :

- o DEMANDE DE PRET MANUSCRITE DATEE DU : /
- o JUSTIFICATION DE LA PROPRIETE : /
- o CARTE D'AGRICULTEUR DATE : / N° : /
- o ATTESTATION FISCALE DATEE DU : / PARAFISCALE DATEE DU : /
- o FACTURE PROFORMA DATEE DU : /
- o DOSSIER TECHNICO ECONOMIQUE : /
- o BILANS ET COMPTES DE RESULTAT REELES EXERCICE : /
- o PLAN DE FINANCEMENT ET BUDGET DE TRESORERIE : /
- o ATTESTATION D'ELIGIBILITE POUR LES DISPOSITIFS AIDES DATEE DU : /
- o RAPPORT DE VISITE ST 122 : /
- o ATTESTATION DE NON ENDETTEMENT POUR LE SECTEUR AGRICOLE DATEE DU : **20/11/2014**
- o AUTRES DOCUMENTS : /

الملحق 02:

ENGAGEMENTS

- NATURE DES CREDIT OÙ TYPE - MONTANTS ACCRDES - ECHEANCE DES CREDITS

CREDIT ETTAHADI

POSITION DES COMPTES

- SERIE DES COMTES - POSITION DES COMPTES - DATE DE POSITION

GARANTIES

- **DETENUES :**
- **NATURE DES GARANTIES : - VALEUR :**

N E A N T

- **A PRENDRE :**
- **NATURES DES GARANTIES : - VALEUR :**
- **HYPOTHEQUE,**
- **GAGE DU MATERIEL A FINANCER,**
- **DPAMR avec subrogation au profit de la BADR,**
- **F.G.A**

EXPOSE :

الملحق 03:

استبيان مع المستثمر

هل حددت أهداف مشروعك الاستثماري؟

2- إذا كان الأمر كذلك، هل تدمج جميع أبعاد أداء الشركة:

الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والتنظيمية والبشرية؟

3- هل راعت ظروف التشغيل الفعلية للتعرف عليها كل العوامل التي تساهم في تحقيق أهداف الأداء المحددة؟

4- هل توقعت تغييرات في العمل، بما في ذلك الخصائص من سكانها (شيخوخة ، تدريب)؟

5- هل اشتركت وفضلت مواجهة وجهات النظر المختلفة الجهات الفاعلة والمستخدمين في المستقبل؟

ذا كانت غالبية "لا"، فاقرأ أمثلة ما قبل المشروع

6- هل حددت المواصفات الفنية والوظيفية؟

8- هل قمت بإدراج وتحليل الحلول المماثلة المطبقة في مكان آخر؟

7- ما وراء المواصفات الفنية للمشروع، هل قمت بصياغة أي متطلبات على الواجهات ، أجزاء التآكل ، إمكانية الوصول إلى وسائل القيادة؟

8- هل توقعت العمليات في الوضع المتدهور وتأثيراتها على الأنشطة؟

9- هل توقعت المهارات والاحتياجات التدريبية المستقبلية؟

10- هل توقعت مشاركة المشغلين في التجميع والتكليف في الخدمة ؟

إذا كانت غالبية "لا" ، فاقرأ أمثلة التصميم

11- هل أجريت اختبارات على حل التنفيذ في بيئة بيئية حقيقي قبل البدء؟

12- إذا كان الأمر كذلك، فهل أشركت المستخدمين في مرحلة الاختبار هذه؟ إذا كانت غالبية "لا" ، فاقرأ أمثلة الإنجاز

13- هل أشركت جميع المستخدمين في مرحلة البدء؟

14- هل قمت بتكييف تنظيم العمل والزيادة التدريجية في الوتيرة أثناء بدء التشغيل؟

15- هل قمت بتقييم التوافق مع مواصفات التركيب المستلم؟

إذا كانت غالبية "لا" ، اقرأ أمثلة البدء

متطور

التعديلات

الملحق 04:

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Crédit « ETTAHADI »

Définition :

ETTAHADI est un crédit d'investissement partiellement bonifié, octroyé dans le cadre de la création de nouvelles exploitations agricoles et d'élevage, ou d'exploitations existantes sur les terres agricoles non exploitées relevant de la propriété privée ou du domaine privé de l'Etat.

Secteur :
- Agriculture.

Population concernée :
- Personnes physiques/morales présentant un cahier de charges validé par les structures habilitées du Ministère de l'agriculture et du développement rural,
- Les propriétaires de terres privées non exploitées et les concessionnaires de nouvelles exploitations agricoles et/ou d'élevage relevant du domaine privé de l'Etat,
- Les agriculteurs et les éleveurs, à titre individuel ou organisés en coopératives ou groupements légalement constitués,
- Les entreprises économiques, publiques ou privées, intervenant dans les activités de productions agricoles, de valorisation, de transformation ou de distribution des produits agricoles et agroalimentaires,
- Les fermes pilotes,
- Les agriculteurs des EAC, bénéficiaires d'un droit de concession, peuvent bénéficier, à titre individuel, de ce crédit (projets de plantation ou d'acquisition d'équipements notamment d'irrigation).

Actions ciblées :
- Travaux de préparation, d'aménagement et de protection des sols,
- Opérations de développement de l'irrigation agricole,
- Acquisition de facteurs et de moyens de production,
- Réalisation d'infrastructures, stockage, transformation, conditionnement et valorisation,
- Production artisanale,
- Protection et développement des patrimoines génétiques animal et végétal.

Dossier à fournir :

- ***Personnes physiques/ morales :***
  - Demande de crédit,
  - Extrait de naissance,
  - Factures pro-format/ Devis,
  - Situation fiscale,
  - Permis de construire (pour bâtiments exploitation),
  - Acte de propriété ou de concession,
  - Etude technico-économique, établie par un bureau spécialisé agréé par le BNEDER,
  - Autorisation des services de l'hydraulique pour forage,
  - Agrément sanitaire (en cas de nécessité),
  - Autorisation des services de l'environnement (cas de l'élevage),
  - Attestation de validation de projet validée.
- ***Personnes morales :***

Mêmes pièces que les personnes physiques, en plus de :
  - Bilans fiscaux des 3 derniers exercices (dernier bilan certifié par un commissaire aux comptes) + Situation intermédiaire de l'année en cours,
  - Copie certifiée conforme des statuts,
  - Copie certifiée conforme de l'agrément (pour les coopératives),
  - Registre de commerce,
  - Procès verbal de désignation d'un représentant disposant du pouvoir de contracter un emprunt (sociétés et coopératives).

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CMT : 01-13 : CMT ETTAHADI bonifié agricole.
- CLT : 02-13 : CLT ETTAHADI bonifié agricole.

Série du prêt :
- CMT : 379 : CMT ETTAHADI.
- CLT : 384 : CLT ETTAHADI.

Montant du prêt :
- CMT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 100.000.000 DA.
- CLT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 100.000.000 DA.

Type/ durée du différé :
- CMT : 01 à 02 ans.
- CLT : 01 à 05 ans.

Durée du prêt :
- CMT : Minimum : 03 ans. Maximum : 7 ans avec 01 à 02 ans de différé.
- CLT : Minimum : 08 ans. Maximum : 15 ans avec 01 à 05 ans de différé.

Date limite d'utilisation :
- CMT : de 06 à 12 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.
- CLT : de 06 à 24 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.

Apport personnel :

Pourcentage **à définir** du montant total du projet :
- Minimum 10% du coût du projet pour une superficie <=10 hectares.
- Minimum 20% du coût du projet pour les exploitations de plus de 10 hectares.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :

- CMT :

5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)
  - 0% les 05 premières années.
  - 1% la 6ème et la 7ème année.
- CLT :

5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)
  - 0% les 05 premières années.
  - 1% la 6ème et la 7ème année.
  - 3% la 8ème et la 9ème année.
  - A partir de la 10ème année, intérêt non bonifié (5,25%).

.../...

الملحق 05:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DÉVELOPPEMENT RURAL
Vous voulez lancer ou développer votre projet
★ Armateurs
★ Professionnels de la pêche maritime et continentale
★ Petits métiers
La BADR vous propose plusieurs formules de crédits pour arriver à bon port
La durée du crédit
A court terme
La durée du crédit sera déterminée en fonction des activités.
Elle sera de 12 à 24 mois maximum.
A moyen terme
Elle serait de cinq (05) années maximum, notamment :
● Pour les activités de pêche maritime :
Cinq (05) ans pour les embarcations neuves.
● Pour les activités aquacoles :
Cinq (05) ans pour les équipements et matériel destinés à l'élevage aquacole.
● Pour les activités annexes de la pêche :
Cinq (05) ans maximum pour les équipements à acquérir.
TAUX D'INTERET
Les taux d'intérêts à appliquer sont ceux prévus par les conditions de banque en vigueur.
● Le différé de remboursement du crédit CMT sera arrêté en fonction de la date de livraison des moyens de production, et/ou du démarrage de l'activité. Il serait de :
▸ Six (06) mois à un (01) an dans le cas de bateaux de pêche neufs
▸ Deux (02) ans dans le cas des équipements destinés à l'élevage d'espèces aquacoles (loup, daurade, huitres...).
▸ Six (06) mois pour les matériels destinés à l'élevage de moule.
La BADR... la Banque des métiers
290 agences et plus de 1000 chargés de clientèle et experts clients pour vous proposer un chargé et vous conseiller.
SIEGE SOCIAL : 17, bd Colonel Amirouche, Alger-Centre, Alger
● Tél. : 021 69 71 52 ● Site Web : www. badr-bank.net

الملخص:

القرارات الاستثمارية جزءا مهما من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد كان أداة هامة للتخطيط الاستراتيجي ودراسة هذه القرارات وتحليلها والعمل على ترشيدها سبيل في إدماج المشاريع والتنمية ذاتها، وعلى أساس هذا فان دراسة التقنية الاقتصادية تعد دراسة تحليلية و تهدف إلى التقييم العام للمشاريع إذ يتم من خلالها النظر في إمكانية تنفيذ المشروع أم لا، كما أنها لها أهمية بالغة لأصحاب رؤوس الأموال الراغبين بعمل مشاريع استثمارية تجارية أو فلاحية وخصوصا عند طرح فكرة جديدة والمساعدة على النظر في احتمال نجاح الفكرة أو فشلها .

و حاولنا من خلال هذا العمل الجواب على مدى أهمية هذه الدراسة لتقييم المشروع الاستثماري مثل انجازه، بناءا على خطة عمل واضحة وخاصة في الجانب التطبيقي بدراسة حالة مشروع استثماري فلاحي ممول من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

الكلمات المفتاحية: المشروع الاستثماري – الدراسة التقنية الاقتصادية - الاستثمار

Summary :

Investment decisions are an important part of the economic and social development process of any country. It was an important tool for strategic planning, studying these decisions, analyzing them, and working to rationalize them as a way to integrate projects and development itself. Considering the possibility of implementing the project or not, and it is of great importance to the owners of capital who wish to make commercial or agricultural investment projects, especially when presenting a new idea and helping to consider the possibility of success or failure of the idea.

Through this work, we tried to answer the importance of this study for evaluating the investment project, such as its completion, based on a clear plan of action, especially in the applied side, by studying the case of an agricultural investment project funded by the Bank of Agriculture and Rural Development.

Keywords : The investment project - economic technical study - investment